



PROVISIONAL

A/34/PV.91
11 December 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والتسعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس :	السيد سليم	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم :	السيد فريديفيتش	(جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
	(نائب الرئيس)	السوفياتية)

مسألة ناميبيا : [٢٧]

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الاخرى . وستلعب النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول في نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza
واحدة من المحضر . مع الحرص على ادخالها على نسخة

79-72740/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٠

نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

مسألة ناميبيا - ١ :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(A/34/23/Add.2) ؛
- (ب) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا - ١ (A/34/24) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/34/404) ؛
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/34/696) ؛
- (هـ) مشاريع قرارات (من A/34/L.45 الى A/34/L.50) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أقترح أن تغفل قائمة المتحدثين في هذا

البند ، في الساعة السادسة من مساء اليوم .

إذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف يتقرر ذلك .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بهذا البند ، أود أن أسترعي انتباه

الجمعية الى مشاريع القرارات الستة الواردة في الوثائق من A/34/L.45 الى A/34/L.50 . وقد أصبحت كل من مصر ونيجييريا من المشتركين في تقديم مشاريع القرارات هذه .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول في المناقشة ، فاني أسترعي انتباه الممثلين الى

الوثيقة A/34/696 التي تتضمن تقرير اللجنة الرابعة حول جلسة الاستماع التي عقدتها بشأن مسألة ناميبيا .

فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تأخذ علما بتقرير اللجنة الرابعة ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة للسيد بول . ج . ف . لوساكا من زامبيا ،

رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، لكي يقدم تقرير المجلس (A/34/24) .

السيد لوساكا (زامبيا) ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، (الكلمة بالانكليزية) :
 يشرفني ، نيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أن أعرض على الجمعية العامة تقريرا عن أنشطته
 خلال عام ١٩٧٩ . ان هذا التقرير ، الوارد في الوثيقة A/34/24 هو تجميع للجهود المتواصلة
 للمجلس للقيام بالمسؤولية التي خولتها له الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة في عام
 ١٩٦٧ لتولي ادارة ناميبيا حتى حصولها على الاستقلال .

وفي السنوات الاثنتي عشرة الماضية رفضت جنوب افريقيا كل مطالبات الأمم المتحدة بأن تسحب
 ادارتها غير المشروعة من هذه الأراضي . انها ردت على جهود المجتمع الدولي التي تؤيد تقرير المصير
 والاستقلال الوطني لناميبيا بانتهاج سياسات منظمة تقوم على القمع الوحشي لأمانى شعب ناميبيا .
 لقد استغلت دعم المصالح الاقتصادية الأجنبية لتكثيف استغلالها لشعب وموارد ناميبيا . وعلاوة على
 ذلك ، ومن أجل تضليل المجتمع الدولي وشعب ناميبيا ، فان الاستعماريين والعنصريين في بريتوريا
 قد دبروا العديد من المخططات تحت ذريعة توجيه شعب ناميبيا نحو الاستقلال . ان النوايا
 الاستعمارية والعسكرية لجنوب افريقيا قد افترض أمرها بسبب تجاربها النووية الأخيرة التي تشير الى
 مقدرة جنوب افريقيا على انتاج أسلحة نووية ، وكذلك عن طريق مواصلة هجماتها المسلحة ضد الدول
 المجاورة ، وبصفة خاصة الهجمات الأخيرة عبر حدود أنغولا .

وبهذا أصبح مجلس ناميبيا يواجه نظاما عنصريا استعماريا متعصبا يعارض كليا الأمانى
 المشروعة لشعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحدة .
 لذلك فان المجلس خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية ، حاول زيادة تحبثه السياسية الدولية لتأييد
 أمانى شعب ناميبيا . وبذل جهودا متواصلة لوضع وتوسيع اطار برامج المساعدة للناميبيين الذين
 يعيشون خارج ناميبيا بالتعاون الوثيق مع منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثل الشرعي
 الوحيد لشعب ناميبيا .

وخلال العام الحالي ، فان الموقف في المنطقة ظل يعكس السياسة الوحشية للادارة غير
 الشرعية التي تنطوى على تمذيب وقتل عديد من الوطنيين في ناميبيا . لقد شرعت جنوب افريقيا
 في خططها الرامية الى تقطيع أوصال المنطقة بفصل منطقة خليج والفيس ، القلب الاقتصادي للمنطقة
 عن بقية ناميبيا ، ووضعها تحت ادارة احدى الحكومات الاقليمية ، والهدف البديهي من ذلك هو

تخطيط وحدة وسلامة أراضي ناميبيا . وعن طريق مواصلة سياساتها القائمة على تأييد الجيوش القبلية فان الادارة غير المشروعة لجنوب افريقيا تواصل سياساتها العنصرية القائمة على تقسيم الناميبين من أجل زيادة استغلالها لشعب ناميبيا ونهب الموارد الطبيعية لتلك المنطقة .

ان أسوأ تطور حدث هذا العام كان النية الواضحة لجنوب افريقيا لانتاج الأسلحة النووية لالقاء الرعب في البلدان الافريقية واحباط الكفاح التحرري لشعب الجنوب الافريقي . وكما عبرت للمجتمع الدولي ، في بيان صدر في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، فانني واثق من أن شعب ناميبيا — البطل ، الذي ضحى بالأرواح لوقت طويل في كفاحه من أجل تحقيق أمانيه المشروعة في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ، لن ترهبه المخططات الخبيثة لنظام بريتوريا الاستعماري العنصري .

وعلى المجتمع الدولي أن يعطي اهتماما جادا لتبعات تطور الأحداث ، المتعلقة بتوقعات ايجاد تسوية دولية لمسألة ناميبيا وانسحاب ادارة جنوب افريقيا من تلك المنطقة . ان نظام بريتوريا يواصل محاولاته لتخريب الجهود الرامية الى ايجاد تسوية لمسألة ناميبيا عن طريق التفاوض ، وذلك من خلال سلسلة من الأفعال من جانب واحد ، وازدراء جنوب افريقيا لرأي الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي . وقد زادت غطرسته الشريرة عن طريق اظهار قوته النووية . ان الدول الغربية التي تساعد جنوب افريقيا على تطوير قدراتها النووية يجب أن تتحمل المسؤولية الخطيرة المترتبة على هذا التطور المقلق .

وبالرغم من هذا التطور المؤسف فان شعب ناميبيا تحت قيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا قد كثف من كفاحه من أجل التحرر الوطني لناميبيا . لقد واصل الوطنيون في ناميبيا تحدى أجهزة الدولة البوليسية بتعبئة جهود شعب ناميبيا لمقاومة قهر العنصريين هناك . ان كثيرا من الوطنيين الناميبين يعيشون في سجون قوى الاحتلال في جنوب افريقيا . ان حركة سوابو ليست وحدها ، بل ان كل القوى التقدمية والمحبة للسلام في المجتمع الدولي قد واصلت تقديم تأييدها السياسي والمادي لشعب ناميبيا .

وخلال عام ١٩٧٩ ، فان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد كثف من جهوده في مجال التعبئة السياسية العالمية لدعم ناميبيا عن طريق بعثات مشاور سياسية الى آسيا بما في ذلك جنوب شرق آسيا . وكذلك الى أوروبا الشرقية والغربية . ان وفود المجلس قد مثلت ناميبيا بنشاط في كثير من المؤتمرات الدولية .

وأعلنت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين أن عام ١٩٧٩ هو عام التضامن الدولي مع شعب ناميبيا ، وحاول المجلس عن طريق سياسة نشر المعلومات زيادة الوعي الدولي فيما يتعلق بكفاح شعب ناميبيا ضد الاحتلال غير المشروع لناميبيا بواسطة جنوب افريقيا .

وبفضل تعاون المفوض العام للأمم المتحدة لناميبيا ، فقد واصل المجلس تطوير برامج بناء الأمة في ناميبيا مع عدد متزايد من المشروعات التي تهدف الى زيادة مهارات النامبيين حتى يستطيعوا الاسهام في بناء ناميبيا المستقلة الحرة . وفي هذا الخصوص شرع المجلس أيضا في مراجعة الخطوط التوجيهية التي وافقت عليها الجمعية العامة بشأن معهد ناميبيا في لوساكا لفترة الخمس سنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٧٩ . وقد تم وضع ميثاق منقح في صورته النهائية وجاري عرضه على الجمعية العامة في هذه الدورة الرابعة والثلاثين للنظر فيه والموافقة عليه . ان مجلس ناميبيا في وضعه لبرنامج العمل وتنفيذه لسياساته ، قد عمل باستمرار في تعاون وثيق مع حركة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

ان الأمين العام في أنشطته لتنفيذ التفويض المعطى له من مجلس الأمن ، قد أسهم اسهاما كبيرا في جهود الأمم المتحدة نحو ايجاد تسوية عن طريق التفاوض لمسألة ناميبيا . ان الطريق الذي ازدواجية التي يعمل بها نظام بريتوريا ومحاولته العنيدة للحصول على شرعية دولية لعملائه في القبائل ومؤيدي الاستعمار الجديد للفصل العنصري ، قد خرب باستمرار جهود الأمم المتحدة والأمين العام الرامية الى ايجاد تسوية دولية .

وقد تمتع مجلس ناميبيا أيضا بالتعاون الوثيق من جانب الوكالات المتخصصة ولاسيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والتي أسهمت اسهاما حاسما في انجاح برنامج بناء الأمة . ان منظمات الفار واليونسكو والعامل الدولية بالاضافة الى هذا ، قد منحت ناميبيا العضوية الكاملة ممثلة بواسطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا حتى حصولها على الاستقلال . ان مشاركة المجلس في الوكالات المتخصصة ، تشكل خطوة حاسمة لدعم موقف الأمم المتحدة في تأييدها للأمني المشروع لشعب ناميبيا وفي الكفاح ضد احتلال جنوب افريقيا ، تحت قيادة حركة تحريرها الوطنية سوابو .

ان فعالية برنامج بناء الأمة قد تحققت أيضا عن طريق الأرقام التوجيهية في التخطيط لهذا

(السيد لوساكا ، رئيس مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا)

البرنامج ، الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وفي السنوات الأخيرة ، فان التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبين المجلس كان عاملا هاما في تعبئة الموارد المادية لصالح شعب ناميبيا .

وقد تلقى المجلس في جهوده للقيام بالتفويض المعطى له من الجمعية العامة ، التأييد المستمر والحازم من جانب منظمة الوحدة الافريقية . وفي مؤتمر القمة الذي عقد في مونروفيا بليبيريا في ١٩٧٩ ، وافقت تلك المنظمة على قرار تعترف فيه بشرعية كفاح شعب ناميبيا بقيادة سوابو وبجهدود الأمم المتحدة لتحقيق انسحاب الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا . وخلال ١٩٧٩ أيضا ، دعى المجلس الى حضور مؤتمر القمة لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا بكوبا حيث لقيت قضية شعب ناميبيا تأييدا قويا في الوثائق السياسية الرئيسية التي أصدرها المؤتمر .

وقد استفادت أنشطة مجلس ناميبيا من التأييد المتزايد من العديد من المنظمات غير الحكومية التي أدت جهودها الى تفهم أكبر لقضية ناميبيا بين الرأي العام العالمي .

وقد دعي المشاركون في المحادثات التي عقدت في نيويورك في اذار/مارس ١٩٧٩ ، الى المشاركة في محادثات جنيف تحت رعاية الأمين العام ، وذلك لمراجعة درجة التأييد التي يمكن أن يلقاها مفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح ، كما اقترح رئيس أنغولا الراحل . ولقد أوضح تقرير الأمين العام الى مجلس الأمن والذي صدر بعد اجتماع جنيف ، أنه في حين أن حركة سوابو ودول خط المواجهة قد قبلت مفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح الا أن جنوب افريقيا لم تقم بذلك حتى الآن . ان استجابة جنوب افريقيا التي تأخرت ، قد دفعت مجلس الأمن الى أن يصدر بيانا في الأسبوع الماضي ، من خلال رئيسه ، دعا فيه جنوب افريقيا الى أن تبعث بموقفها بسرعة الى الأمين ، آخذة في اعتبارها أن الجمعية العامة ستبدأ اليوم بحثها لمسألة ناميبيا .

ان الرد الذي سعيينا للحصول عليه من جنوب افريقيا ، قد تلقيناه منذ برهة ، وقد وزع كوثيقة من وثائق مجلس الأمن هي الوثيقة S/13680 . ومن البديهي ان هذا الرد يحتاج الى دراسة دقيقة ، ويكفي أن نقول الآن انه يشكل قبولا مشروطا لمفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح من جانب جنوب افريقيا . كما ان بعض الشروط المقدمة ترجع أساسا الى موقف جنوب افريقيا الذي حال حتمي الآن دون تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهناك شروط أخرى مثل الاقتراح الذي يقول

بأنه يجب أن تحتفظ جنوب افريقيا بقواعد عسكرية في المنطقة المنزوعة السلاح ، مما يتعارض مع مفهوم المنطقة منزوعة السلاح ذاتها ويشكك في جدواها .

يجب أن يلاحظ انه بالإضافة الى قبول مفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح ، فان دول المواجهة قبلت أيضا الخطوط العريضة التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذها . ونأمل في أنه ——— يضيع المزيد من الوقت في مناقشة التفصيلات ذات العلاقة والشروط المقدمة من جنوب افريقيا .

ويجب ألا يسمح لجنوب افريقيا بأن تستغل فرصة اجراء مفاوضات عالمية لكي تتخذ من جانبها اجراءات من جانب واحد تهدف الى دعم سيطرتها على الشعب وعلى موارد ناميبيا . ولا تستطيع ——— الأمم المتحدة أن ترضى على التأجيل لأجل غير مسمى ، بذراع زائفة ، لجهودها الرامية الى ايجاد حل في اطار قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويجب ألا يسمح لجنوب افريقيا أكثر من هذا ، بأن تواصل عن طريق مناوراتها اساءة استفلال حسن النية من جانب المجتمع الدولي ومن جانب الأمم المتحدة ذاتها . ويجب اتخاذ الاجراءات الملائمة للضغط على جنوب افريقيا حتى تقتنع بأن الأمم المتحدة عازمة على تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني لشعب ناميبيا . ويجب على الأمم المتحدة أن تمارس كل سلطتها للضغط على جنوب افريقيا حتى ——— ترم القرارات التي تتخذها المنظومة الدولية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أعطي الكلمة الان الى مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السيد لطفي حيدر من الجمهورية العربية السورية ، الذي يود أن يقدم تقرير اللجنة الخاصة الواردة في الوثيقة (A/34/23/Add.2) .

السيد حيدر (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانكليزية) (مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) : باعتباري مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يشرفني أن اقدم الى الجمعية العامة الفصل الخاص في تقرير اللجنة الذي يغطي عملها خلال عام ١٩٧٩ فيما يتعلق بمسألة ناميبيا . وهذا الفصل وارد في الوثيقة (A/34/23/Add.2) .

ان التقرير الذي يتعلق بالبند ٢٧ من جدول الأعمال مقدم وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٣٣ / ٤٤ بتاريخ ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ الاعلان ، وبموجبه طلبت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة مايلي :

” ترحبو من اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تدل بعد استقلالها ، وبصفة خاصة :

” . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ” . (قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٤٤)

ان اللجنة الخاصة - في مواصلة قيامها بالمهام السابق الاشارة اليها فيما يتعلق بمسألة ناميبيا - أخذت في الاعتبار القرارات العديدة ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ، وخاصة القرارات ٣٣ / ١٨٢ ألف وباء وجيم الصادرة عن الدورة الثالثة والثلاثين فيما يتعلق بهذه المسألة ، وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن ومجلس الامم المتحدة لناميبيا .

لقد بحثت اللجنة الخاصة هذه المسألة في دورتها التي عقدت في بلغراد في نيسان / ابريل من هذا العام ، مع مشاركة نشطة لمرة أخرى من جانب مندوب مجلس الامم المتحدة لناميبيا وممثل منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سواپو) . وقد شارك أيضا في هذه الدورة مندوب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري .

وكما انعكس في الاقسام ذات الصلة من الوثيقة النهائية بشأن تصفية الاستعمار في زمبابوى وناميبيا المعتمدة من قبل اللجنة الخاصة في مشاورات دورتها في بلغراد - كما ورد في الفقرة ١٢ من التقرير الحالي - لاحظ أعضاء اللجنة أنه بالرغم من الجهود النشطة والمكثفة من جانب أجهززة الامم المتحدة المعنية من أجل وضع نهاية للاحتلال غير المشروع ، فان الموقف في ناميبيا تدهور بسرعة ، وذلك يرجع أساسا الى الفطرسية والمناورات والتكتيكات التعويقية من قبل نظام بريتوريا .

لقد ادانت اللجنة الخاصة بشدة استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع للمنطقة ، وأعمال القمع الوحشية لشعب ناميبيا واستمرار انتهاكها لحقوقهم الانسانية ، وكذلك جهودها الرامية الى تحطيم الوحدة الوطنية ، ووحدة وسلامة أراضي ناميبيا .

ان اللجنة الخاصة ، في اعادة تأكيدها مرة أخرى أن ناميبيا هي المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، أكدت أيضا الحق الثابت غير القابل للتصرف لشعب الاقليم في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا الموحدة وشرعية كفاحه بكل الوسائل المتاحة له ضد الاحتلال غير الشرعي لبلده .

وقد ادانت اللجنة الخاصة جنوب افريقيا لاجراء ما سمي بانتخابات في ناميبيا في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وأعلنت أنها باطلة ولاغية ، وادانت أيضا أى مقرر يهدف الى ضم خليج والفيس . لقد دعت جميع الدول الى عدم الاعتراف بأى ممثل أو أى جهاز ينشأ نتيجة هذه الانتخابات ، وألا تتعاون مع أى نظام عميل يمكن أن تفرضه جنوب افريقيا على شعب ناميبيا .

وقد أكدت اللجنة الخاصة مرة أخرى الحاجة الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة في مجمل المنطقة ، وشددت على أن أية مفاوضات تؤدي الى الاستقلال يجب أن تتم بين جنوب افريقيا وحركة (سوابو) تحت رعاية الامم المتحدة ، وأن مثل هذه الانتخابات يجب أن تجرى من أجل غرض وحيد هو تقرير وسائط نقل السلطة الى الشعب . وقد ناشدت أيضا كل الدول الاعضاء ان تقدم لحركة (سوابو) كل تأييد ومساعدة ضرورية في كفاحها من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية في ناميبيا الحرة .

وقد ادانت اللجنة الخاصة جنوب افريقيا بشدة لحشودها العسكرية في ناميبيا واستخدامها غير المشروع لناميبيا لشن أعمال العدوان ضد البلدان الافريقية المستقلة .

وأخيرا ، أوصت اللجنة الخاصة بأن يبحث مجلس الامن اتخاذ اجراءات فعّالة ، بما في ذلك فرض العقوبات ، وهي الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وخاصة فرض عقوبات اقتصادية شاملة ، تشمل التجارة والبتترول والحظر الكامل للسلاح ، بغية تأمين احترام جنوب افريقيا سريعا لمقررات المجلس .

نيابة عن اللجنة الخاصة ، أوصي الجمعية العامة بالنظر بجدية في هذا التقرير .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ بتاريخ ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، ادعو المراقب من منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، السيد بيتر موشيهانغ امين الشؤون الخارجية للمنظمة ليتحدث الى الجمعية .

السيد موشيهانغ (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) (سوابق) : ان هذه الجمعية الموقرة تناقش مرة أخرى مسألة ناميبيا التي شغلت المجتمع الدولي وكان لها تأثير وثقل على ضميره منذ أكثر من ٣٣ عاما . ان تسوية هذه المسألة ما زالت وهما خلال السنين . ان آمال وتطلعات شعب ناميبيا المطحون الى الاستقلال والحرية تم اهدارها مرة أخرى . ان القمع والاضطهاد والاستقلال الذي يتعرض له شعبنا من قبل الايدي المخضبة بالدماء التي تمارس هذا القمع ، وهي النظم العنصرية الاستعمارية المتعاقبة في بريتوريا ، قد زادت من حدة التدمير من خلال التصفية الجسدية ومصادرة الممتلكات . وهذا ما نشهده في ناميبيا . ولكن عزم شعبنا على المضي في النضال والمقاومة بجميع الوسائل اللازمة ، وبصفة خاصة بالنضال المسلح ، قد أصبح - من جهة أخرى - أمرا مستمرا وقويا .

ان البحث عن تسوية تقوم على التفاوض الذى بدا واعدا في نقطة واحدة ، يبدو واضحا الآن أنه قد استكمل كل انطلاقة . ان الاحتلال غير المشروع لنظام طفمة بريتوريا مازال مستمرا ويشكل تحديا ويتسم بالتصلب ويعمل على توسيع القوة العسكرية في البلاد ، من خلال مضاعفة أعمال القمع مثل ما يسمى بحالة الطوارئ ، وتدابير الأمن والأحكام العرفية التي شملت جميع أنحاء البلاد تقريبا .

ولا يخدم أحد نفسه فيما يتعلق بالموقف الحقيقي في ناميبيا . ان هناك حالة حرب في بلادنا . ان الجيش الاستعماري للاحتلال يخوض حربا ويشنها ضد القوات الوطنية لجيش التحرير الشعبي لناميبيا . انها حرب مقاومة وتحرير تلك التي تخوضها سوابو منذ حوالي ١٣ عاما . وفي ضوء هذه الخلفية فاننا نتحدث الى هذه الجمعية العامة .

وخلال عملية المحادثات والمفاوضات العسيرة بشأن ناميبيا ، فان سوابو قد فضحت نظام حكم جنوب افريقيا العنصري من خلال ما عرضه على هذه الجمعية وعلى مجلس الأمن وعلى الأمين العام للأمم المتحدة ، من معلومات بشأن الفظائع التي يقرتها نظام الاحتلال ضد شعبنا والأعمال المنفردة الرامية الى احباط التنفيذ السريع والعاجل لخطة الأمم المتحدة في ناميبيا . ومرة أخرى ، في هذه المناسبة ، نود أن نقدم الصورة الحقيقية للحلقة المكثفة للأعمال الوحشية والفظائع التي يقرتها نظام البوير ضد السكان المدنيين في ناميبيا .

ان مجلس بريتوريا العنصري قد شن موجة جديدة من الاعتقالات التصفية وزج بزعماء سوابو في السجون منذ نيسان /ابريل من هذا العام . ان هذه الحملة التي تتسم بالارهاب تشمل الآلاف من الوطنيين الناميبيين الذين يعانون في السجون الفاشية ومعسكرات الاعتقال ويتمرضون للتعذيب في قاعات التعذيب عبر أنحاء ناميبيا وفي جنوب افريقيا . انها حملة مخططة ومدبرة لترديع شعبنا بغية اخضاعه كما أنها محاولة لتحطيم سوابو التي هي في طليعة الثورة في ناميبيا . ان هذه الأساليب البشعة والهمجية التي تستخدمها جنوب افريقيا تتضمن : حرق القرى ؛ وتدمير الدواب والمحاصيل والممتلكات الثمينة ؛ ونصب المشانق والمذابح لسكان القرى الأبرياء الذين يسمونهم بالارهابيين أو المتعاطفين ؛ والقاء الناس من طائرات الهليكوبتر بينما يجبر الآخرون على مشاهدة ذلك ؛ هذا بالإضافة الى أعمال الاغتصاب ومصادرة ممتلكات سكان القرى ؛ وعملیات الاختطاف

للناس الأبرياء ؛ وتسميم المياه . كما تشمل هذه الأعمال أيضا ، زرع الألغام على الأرصفة ، وتشديد ما يسمى بالقرى الحامية ، وإقامة المتاريس والعقبات كوسيلة لتخويف ومراقبة السكان المدنيين . وبالإضافة الى هذه الأعمال الشيطانية والتي تتسم بالجبن ، فإن طفمة البوير تستخدم في ناميبيا أساليب التعذيب المتطورة خلال عمليات استجواب طويلة ومؤلمة . وعلى سبيل المثال ، عمليات الاستجواب الفاشية التي يضطرون فيها الضحايا الى قضاء فترات طويلة في أكواخ الثعابين ، حيث تحفظ الثعابين الجائعة . ان هذه الأساليب الوحشية فير المألوفة من التعذيب ، انما هي وسيلة من وسائل الحرب السيكلوجية التي تهدف الى الحصول على ما يسمى باعترافات من المسجونين السياسيين . وهناك أسلوب آخر مثل أساليب النازية هو اقام الناس في خنادق مبنية خصيصا لاختصاصهم لدرجات حرارة شديدة .

وهناك طريقة أخرى للسيطرة ولاحتواء هذه الحركة ، وذلك من خلال القرار الأخير لاصدار ما يسمى بمستند الهوية لكل فرد يزيد سنه على ١٦ عاما . ان هذه خطة شيطانية يقصد منها تصنيف الشعب الناميبي وذلك لعزل الوطنيين الحقيقيين والقضاء عليهم لمصلحة الحل الاستعماري الجديد في ناميبيا . وبالفعل ، فان عددا من الوطنيين الناميبيين قد اختفوا في ظروف فاضلة . وتوضح جميع المؤشرات على أنه قد تم اختطافهم وقد تعرضوا للقتل من قبل جستابو البوير . ووفقا لما جاء في ويند هوك - اوبزيرفر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، فقد ورد أن ضباط سوابو الآتية أسماؤهم قد تم اختطافهم من قبل بوليس الأمن الفاشستي في جنوب افريقيا وهم : جوانس كوا ، ماثياس أشبمي وماثيوس ناندفا . وهؤلاء هم ثلاثة فقط من بين الحالات العديدة للاختفاء الغامض لأبناء شعبنا .

ونود مرة أخرى أن نستري انتباه هذه الجمعية الى المحنة التي تعترى الآف المقاتلين من أجل الحرية في ناميبيا الذين يقبعون في معسكرات الاعتقال في شتى أنحاء ناميبيا ، وبصفة خاصة أولئك الذين احتجزوا في هارداب في قطاع مارينتال وفي جوبايس وأفونفغو وأوشاكاتسي ورونتو وكاتيمو موليلو واوكارارا وكوريكاس وكاريسبيرغ وويند هوك . وقد أكدت مصادرنا كما أكد ذلك الزوار الأجانب لناميبيا ، أن هؤلاء الوطنيين يتعرضون لأقصى حالات الارهاب والتعذيب من قبل الجيش الفاشستي والبوليس .

ان سوابو والجمهورية الناميبية المناضلة ، تفضح وتشجب طغمة بريتوريا الفاشية لأعمالها الهمجية والقتل لشعبنا . واننا نتوجه بندا الى المجتمع الدولي لكي ينضم اليها في طلبنا بشأن الافراج الفوري وفير المشروط عن هؤلاء الوطنيين وكذلك عن جميع المسجونين السياسيين النامبيين ، سواء في ناميبيا أو في جنوب افريقيا . كما نتوجه الى هذه الجمعية والى مجلس الأمن لتحويل الأمين العام ، عن طريق مساعيه الحميدة ، بتيسير تقصي الحقائق بشأن الظروف التي يتعرض لها النامبيون في السجون وفي معسكرات الاعتقال في ناميبيا وفي جنوب افريقيا ، والمطالبة بالافراج الفوري فير المشروط عنهم .

لقد عرضنا هذه الحقائق القائمة للموقف الذي يضطر شعبنا الى العيش فيه . انه موقف يتسم بحملة مستمرة للقمع الهمجى والارهاب الشامل والخوف والتمذيب والقتل . وقد زاد من سوء هذا الموقف ، المعدل الخطير لدعم الطاقة العسكرية المصحوب ببناء قواعد جديدة واستخدام أسلحة متطورة من قبل نظام الاحتلال في ناميبيا . واننا نود أن نسجل هذا التطور وأن نوضح لهذه الجمعية أن جنوب افريقيا مازالت عازمة على المضي في تعزيز موقعها في ناميبيا من أجل فرض حل استعماري جديد على الشعب الناميبى ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فان طغمة بريتوريا قد اختارت الحل العسكرى للصراع في ناميبيا .

ونود أن نشير الى عدد من الحالات المحددة لابرار مدى تزايد الوجود العسكرى لجنوب افريقيا في ناميبيا . ومؤخرا ، فقد احتل نظام الاحتلال مزارع أخليت كما قام بشراء مزارع أخرى لاحتلالها الى قواعد عسكرية للتدريب ونشر القوات والعتاد . وبالمثل فان هناك قواعد جديدة في دور البناء في عدد من الأماكن فيما يسمى بمنطقة العمليات . وهي تتضمن قواعد في كامانياب وفي أموني في الشمال الغربي وفي اومويندى في شرق اوندانفو وفي أندارا في شرق رونتو وفي نوفيلى بالقرب من كاتيم موليلو .

ان هناك قواعد موجودة بالفعل وقد تم تجديدها وتوسيعها - وعلى سبيل المثال ، ما هو قائم في وندهود ، فروتفونتين ، وولفزباي ، واندقوا ، ورونتو وامباتشا . وهناك تحركات داعية للقوات ، والعتاد بطريق السكك الحديدية ، والطرق البرية ، والجو عبر ناميبيا . ويرتبط بزيادة وتصعيد البناء العسكري في ناميبيا استخدام نظام الحكم العنصري لبريتوريا لناميبيا للقيام بأعمال العدوان ، والغزو ، والافارة على الدول الافريقية المستقلة المجاورة مثل جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية زامبيا . ان أعمال الاعتداء هذه لم تستمر فحسب ، بل تم تصعيد لها وتكثيفها بشكل بالغ وهذا يتضمن تدابير الأهداف الاقتصادية مثل الجسور ، والطرق ، والسكك الحديدية ، والمصانع والأسواق .

ان هذا الموقف العسكري مشحون بالأخطار وسوف يؤدي الى تصاعد مستمر للمجابهة السياسية في المنطقة مما يتضمن اخطارا حقيقية على السلم والأمن الدوليين . ان نظام الحكم العنصري في بريتوريا وحلفائه الامبرياليين ومساعديه مسؤولون عن هذا الموقف . انهم هم الذين يخلقون العقبات والصعوبات لمرقلة تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

اننا قد أوضحنا الموقف في ناميبيا بصفة خاصة وفي الجنوب الافريقي بشكل عام ، وان هذا يدفعنا الى أن نتساءل عما اذا كانت هناك امكانيات لتطبيق فعال لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ان طغمة بريتوريا تقوم بعمليات تمويق منظمة ومتمدة وتستخدم مخططات سياسية زائفة مع الالتجاء الى التكتيكات والمراوقات من أجل تدبير أساس تطبيق التقرير النهائي للأمين العام كما اعتمد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبالفعل فان طغمة البوير الفاشية قد عجلت بالتحضير والاعداد على المستوى العسكري والسياسي والاداري واجراء الاستعدادات من أجل اقامة نظام الحكم العميل الاستعماري الجديد في ناميبيا على قرار ما حدث في نظام الحكم فير الشرعي سميت - ميزوريا في زمبابوي .

ان وفد سوابو برئاسة سام نيجوما ، قد شارك مؤخرا في المشاورات حول ناميبيا في جنيف . وان هذه المشاورات قد تمت تحت رعاية الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم ، وخلال هذه المشاورات فان سوابو قد أوضحت موقفها حيال المنطقة المنزوعة السلاح المقترحة التي من المزمع انشاؤها على طول حدود ناميبيا وانغولا ، وناميبيا وزامبيا . واننا قد أكدنا قبولنا لمفهوم المناطق المنزوعة

السلاح المقترحة . وان الرفيق نيجوما ، قد عقد مؤتمرا صحفيا في جنيف في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ صرح فيه :

" بينما هناك رغبة في التمجيد بتطهيق قرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فان سوابو —

تعرض على أية محاولة لاستخدام أجهزة الأمم المتحدة من أجل إلغاء منجزات النضال الذي خاضه الشعب الناميبي والفوائد التي حصل عليها أو تقديم أية فوائد لنظام الحكم العسكري المحتل في بلادنا .

" وفي هذا الصدد ، فان سوابو تعرض على الفكرة المشؤومة المتعلقة بنزع سلاح المقاتلين من أجل الحرية في ناميبيا أو نقلهم الى دول شقيقة أو مجاورة بينما يطلق العنان لقوى الاحتلال العسكري لكي تبقى على أرض ناميبيا . ان هذا من الأمور المجحفة وفي — المصلحة ومن المقترحات فير المقبولة ، أنها رغبة في تقديم فوائد لقوات الاحتلال فير المشروعة في بلادنا ، وانما ما قبل ذلك فان هذه الفكرة سوف تؤدي الى تحطيم جوهر قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وان سوابو سوف ترفض هذا المخطط المشؤوم " .

من خلال الاضطلاع بالمسؤولية المباشرة عن ناميبيا فان الأمم المتحدة قد قبلت الاضطلاع بالتزامها الرسمي بشأن منح كل تأييد ومساعدة للشعب الناميبي في نضاله المشروع من أجل التحرير . واننا نتوجه بندا الى الأمم المتحدة من أجل أن تفي بالتزامها ريثما يتحقق الاستقلال الوطني لبلادنا .

وفي هذا الصدد فاننا نعرب عن عميق امتناننا وتقديرنا الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تحت القيادة المتفانية لصاحب السعادة السفير بول لوساكا من زامبيا . ان بيانه الذي أدلى به في مستهل مناقشاتنا ينمض دليلا واضحا على الأنشطة المتزايدة للمجلس في صالح نضالنا . ان التحديات والصعوبات التي يتعرض لها شعب ناميبيا يوميا يشارك فيها المجلس بما يعطينا المزيد من قوة الدفع لمواصلة نضالنا .

ان سوابو ما برحت منذ انشاء المجلس تقدم تعاونها الوثيق معه في الاعداد للتقارير السنوية والوثائق ذات الصلة المرفوعة للجمعية العامة . وبالإضافة الى ذلك فاننا شاركنا بايجابية

في التقرير البارز الذي تقدم به السفير لوساكا رئيس المجلس. واننا نوجه نداء الى المجتمع الدولي بأسره لكي يقدم كل تأييد للمجلس في الاضطلاع بصلاحياته الهامة .

ان سوابو تجدد مرة أخرى ثقتها بالدكتور كورت فالدهايم الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة .

ان التزامه بقضية ناميبيا كان من الأمور التي تتسم بالصعوبة ، ولكننا نسجل بارتياح وتقدير أن عزمه وتفانيه من أجل الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتطبيق القرارات والمقررات التي صدرت حول قضية ناميبيا من الأمور التي كان ينبغي أن تحظى بمزيد من التأييد واننا نؤكد له مرة أخرى استعدادنا للتعاون وتأييده في كافة الجهود التي يبذلها من أجل التعجيل بتحقيق استقلال ناميبيا .

في مواطن أخرى أكدنا بقوة على أن أجهزة الأمم المتحدة لا ينبغي أن تستخدم لتحطيم أو تقويض نضالنا . ان موقف الأمم المتحدة يتمثل في ضرورة تقديم الدعم وعدم تأييد العناصر العملية في ناميبيا التي لا تمثل الشعب لأن هؤلاء إنما يمثلون الامبريالية والاستعمار الجديد والرجعية .

واننا نشجب ونرفض أية محاولة لتحقيق هذه الغاية وسوف نواصل فضح هذه المناورات في كل مناسبة .

لقد آن الأوان كي تواجه الأمم المتحدة التحدي المستمر الذي تبديه جنوب افريقيا . ان الأمم المتحدة عليها أن تعمل على ارقام هذا النظام على الانسحاب فير المشروط من ناميبيا . ان ما تدعو اليه هو تعزيز التدابير تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان طغمة البوير الفاشية لبريتوريا قد أطلق لها العنان لوقت طويل ، ولكن هذا النظام نظام فير مشروع حيث يقوم باحتلال عسكري يتسم بالعنف والقمع في ناميبيا . ان بريتوريا لا تود ولم تقبل أبدا التسوية القائمة على أساس المفاوضات ، وقد اختارت الحل العسكري . ولذا فانها قد صعدت من الطاقات العسكرية بصورة تتنافى والجهود الرامية الى تطبيق خطة الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار في ناميبيا .

وعندما نتحدث عن موقف الحرب في ناميبيا والتهديد الذي يشكله للسلم والأمن الدوليين ، فانه يجب أن يكون حاضرا في ذهننا تحدى نظام جنوب افريقيا فير المشروع لسلطة الأمم المتحدة ولتوجيهاتها من خلال الاحتلال فير المشروع والحملة الدمية للارهاب وأعمال القمع التي يخوضها هذا النظام ضد النامبيين ، والتهديدات المستمرة ، وأعمال العدوان ، والهجمات العسكرية ضد الدول الافريقية المستقلة ، وكل ذلك مشفوع بمخططات للتخريب وزعزعة الاستقرار في هذه الدول من خلال استراتيجية تهدف الى تحطيم البنيان الاقتصادي ، وبصفة خاصة ، في كل من أنغولا وزامبيا ، من خلال محاولات متجددة لاقامة قوة عظمى اقليمية عن طريق بلقنة اقتصادية للمنطقة ، ومن أجل تطوير الطاقة النووية لأهداف العدوان والتدمير واستخدام المرتزقة في ناميبيا وزمبابوي . ان كل ذلك يشكل تطورات خطيرة ينبغي ألا ننظر اليها على أنها أعمال يومية عادية لموقف يتسم بالصراع . انما ينبغي أن ينظر الى ذلك على أنها مؤشرات خطيرة من شأنها أن تؤدي الى تفجير الموقف بكل ما ينطوي عليه من انعكاسات خطيرة على الجنس البشري قاطبة . ولا بد من وقف هذه الأعمال الجنونية في ناميبيا ، ولا بد من أن تتخذ الجمعية العامة موقفا حازما وأن تتوجه بتوصيات الى مجلس الأمن بصورة تتفق ومطالب الدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، وقرارات مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز بغرض الجزاءات الاقتصادية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق وذلك ضد نظام البوير لا رفاقه على الخروج من ناميبيا وتمكين شعبها من أن يتمتع بتحريره واستقلاله الحقيقيين . ان هذا هو العمل الوحيد الذي سيحمل المفتشين العنصريين على الالتزام بقرارات هذه المنظمة .

ولقد قلنا من قبل ما يتعلق بالمشاروات الجارية على أعلى مستوى في جنيف بشأن ناميبيا . والحقيقة ، أننا قد أوضحنا موقفنا في هذا الشأن ، والآن فاننا نود أن نترك الأمر عند هذا الحد .

ولكننا قد تعرضنا لاستفزازات كافية من خلال الموقف الذي استجد مؤخرا في ناميبيا بسبب ما يقوم به العنصريون في بريتوريا .

وبالأسس ، عشية هذه المناقشة ، فان طغمة البوير فير الشرعية ، كالمعتاد ، قد أرسلت خطابات للأمين العام للأمم المتحدة تضر بنا ، وهي بهذا قد برهنت ، مرة أخرى ، على الصلف والخطورة اللذين لا مثيل لهما من خلال المطالبة بنشر هذه الخطابات على أنها وثيقة رسمية لمجلس الأمن ، وذلك من خلال مسألة قبول مبدأ منطقة منزوعة السلاح ، وهو ما دعا اليه الأمين العام في تقريره الأخير المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

ان ذلك التقرير صريح وقد ورد فيه ، ضمن جملة أخرى ، ما يلي :

" عند اختتام المشاورات فان دول المواجهة قبلت مفهوم المنطقة منزوعة السلاح ، وكذلك ما ورد في الخطوط العريضة لورقة العمل . ان سوابو قد قبلت مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح . وقد تم توضيح ذلك شريطة أن تقبل جنوب افريقيا بدورها هذا المفهوم . ويمكن أن تعقب ذلك مفاوضات تفصيلية " . (S/13634, para.10)

وبعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع منذ نهاية مشاورات جنيف ، فانه لم يصدر رد فعل صريح وواضح من قبل بريتوريا في هذا الصدد .

وبعد ذلك في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، فان رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر ، باسم المجلس ، قد أصدر بيانا بعد مشاورات فير رسمية بشأن ناميبيا جاء فيه ما يلي :

" ان مجلس الأمن يدعو جنوب افريقيا الى أن تقدم ردا عاجلا بشأن قبول مفهوم منطقة منزوعة السلاح مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجمعية العامة سوف تبدأ بحث مسألة ناميبيا في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ " .

ان ما بين أيدينا الآن انما هو بعيد تماما عما كان يتوقعه الأمين العام ، ويتناقض تماما مع ما طلبه مجلس الأمن . ان هذا يشكل تحديا لسلطة مجلس الأمن ، ويشكل أيضا عبئا بشخص ومنصب الأمين العام .

وفي تقديرنا ، فان سلطات جمهورية البوير انما تحاول أن تستخدم المناورات التي تتسم بالمرافقة والتسويق . وهي تحاول أن تقوم بأمر لا تتفق والمنطق في شيء ، أما سوابو فهي على

العكس من ذلك . واننا على يقين من أن الأمم المتحدة من جانبها لن تقبل مثل هذا الأمر . والواقع أن موقف جنوب افريقيا موقف يتسم بالخرابة ، وذلك لأنه حتى مبدأ قبول مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح ، هذا المبدأ مشروط بأمر كثيرة . وهناك قائمة طويلة من المطالب من أجل قبول ذلك أولا . وبعد ذلك فان الطغمة الفاشية قد تبحث مسألة امكانية قبول هذا المبدأ . ان هذا يعني وضع العربة أمام الحصان ، ويقدم منطقا فير مقبول . ماذا كان يمكن أن يتوقع من العنصريين المفتصبين سوى مثل هذا الموقف ؟ وفيما يتعلق بالخطة المقترحة ، فانها سوف تتم مناقشتها في الوقت المناسب . ان سوابو قد قبلت هذا ، وأوضحت أننا سوف نشارك في مثل هذه المناقشات .

ان البوير قد أصدروا تهديدا جاء فيه :

" ان حكومة جنوب أفريقيا تقبل مفهوم المنطقة بشرط أن يتم التوصل الى اتفاق فسي مناقشات أخرى ، ضمن أمور أخرى ، على ما يأتي :

١ - عدد قواعد جنوب أفريقيا الباقية في DI2 .

٢ - الترتيبات المقبولة فيما يتعلق بنزع سلاح مقاتلي سوابو غير اغلاق القواعد ، أى بعد سبعة أيام في الانتخابات .

٣ - نشر نسبة مئوية مقبولة من قوات الامم المتحدة في اطار المنطقة المنزوعة السلاح ، في ضوء المتطلبات العملية .

٤ - الاتفاق على ترتيبات عملية بين قيادة قوات الامم المتحدة وسلطات جنوب افريقيا .

٥ - التأكيد على أن الاقتراح المتعلق بالتسوية في الوثيقة (S/12636) المقبولة من قبل جنوب افريقيا في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٨ يبقى دون تعديل .

٦ - التأكيد على أن قواعد سوابو في جنوب غرب افريقيا أى ناميبيا لا تندرج في مقترح التسوية وان هذه القواعد ينبغي ألا تستمر" . (S/13680, Annex)

وبعبارة أخرى فان هذه مجرد قائمة جزئية ، وهناك مطالب اضافية ، وهي أمور غير مقبولة تماما .

ان الخطاب المذكور ، في تقديرنا ، ينبغي أن يعالج بالازدراء الذى يستحقه ، وأن يتم رفضه وان هذا التطور يستحق اكثر من الاحتقار والرفض وعلينا ألا نجعلهم ينجحون فيما يفعلونه من استهانتهم بالامم المتحدة .

ومرة أخرى ، فاننا نتوجه بندا : علينا ألا نجعل أى ابهام يسود ، وأن نواصل النضال ، وأن يتم تعزيز هذا النضال . ينبغي اتخاذ عمل حاسم من خلال تأييد النضال المسلح في ناميبيا تحت قيادة سوابو .

وأخيرا وليس آخرا ، فاننا نود أن نعرب عن امتناننا ان نراكم تقومون برئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، واننا نرى فيكم صديقا ومقاتلا من أجل الحرية وديمقراطية محنكا . ومن

الأمر الملائمة أن نسجل أن الأبن البار لافريقيا يرأس الجمعية الموقرة في الوقت الذي يجتاز فيه الجنوب الافريقي مرحلة دقيقة ، وان هذا يتطلب التزاما وقيادة واعية .
ان النضال سيستمر ، الموت أو الاستقلال ، وسوف نفتصر*

السيد صديقي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان البند الذي نبحثه له أهمية خاصة بالنسبة الى الامم المتحدة . ان ناميبيا من الحالات الفريدة من نوعها التي تولت الامم المتحدة مسؤولية مباشرة تجاهها للعمل على تحقيق الاستقلال والحرية لها وتقرير مصير شعبها .
وقد نشأت توقعات دولية في العام الماضي حينما وافق مجلس الامن على القرار ٤٣٥ الذي وضع ترتيبات لضمان الاستقلال المبكر لناميبيا عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة .
لقد كنا نأمل في أن شعب ناميبيا في المستقبل القريب سيتمكن من التمتع بكل هذه الحقوق الاساسية المكفولة له بموجب ميثاق الامم المتحدة في ناميبيا المستقلة . ولكن دواعي الأسف أن هذه الآمال لم تتحقق . ومضى عام آخر وشعب ناميبيا مازال يعاني من مهانة الاحتلال المنصري والاستغلال ، فأعمال العنف والقمع مازالت سائدة في المنطقة ، وتواصل جنوب افريقيا تحديها لارادة المجتمع الدولي ، وعملت على احباط كل الجهود الدولية . من أجل ايجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض بشأن مسألة ناميبيا وذلك بواسطة سلسلة من الاستراتيجيات والمناورات ، وحالت دون تحقيق اهداف قرارات الامم المتحدة .

ان وفد بلادي يقدر تقديرا عميقا الجهود الحازمة التي بذلها الأمين العام للامم المتحدة خلال هذا العام وذلك للابقاء على قوة الدفع اللازمة لاجاد تسوية سلمية وفقا لقرارات مجلس الامن ، كما وضع من تقريره الاخير الى مجلس الامن الوارد في الوثيقة S/13634 . ان المشاورات المكثفة التي اجراها مع الاطراف المعنية كانت تهدف الى الوصول الى اتفاق حول وضع مجموعة الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال (UNTAG) وتوضيح المسائل المتعلقة بانشاء منطقة منزوعة السلاح ومتابعتها ، ورغم أن ذلك لم يؤد الى نتيجة ، الا أنها أبقت على الآمال في ايجاد تسوية عن طريق التفاوض رغم التدهور السريع للموقف .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية)

السوفياتية) .

ان ممثل منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) أورد في بيانه التفصيلات القائمة للظروف التي يضطر فيها شعب ناميبيا الى العيش ، ان ذكر :

" ان هذه الظروف اتسمت بحملة مستمرة من أعمال القمع الوحشية وشاعة الرعب العام والتعذيب والقتل " . (supra, P.23-25)

ونحن ننضم الى حركة سوابو في ندائها الى المجتمع الدولي بالمطالبة باطلاق سراح المحاربين من الناميبيين فوراً دون شرط ، والمسجونين السياسيين سواء كانوا في ناميبيا أو في جنوب افريقيا . ان باكستان تؤيد أيضاً نداء سوابو الى الجمعية العامة الموقرة ومجلس الامن بأن :

" يكلفا الامين العام أن يسهل عن طريق المساعي الحميدة اجراء تحقيق حول ظروف الناميبيين المودعين في السجون ومعسكرات الاعتقال في ناميبيا وجنوب افريقيا ، ويؤمن اطلاق سراحهم فوراً ودون شروط " . (supra, P.23-25)

واليوم ، وأكثر من أى وقت مضى فان سياسة جنوب افريقيا العنصرية وحملة الارهاب داخل ناميبيا وأعمال العدوان ضد الدول المجاورة ، واستغلالها الذى لا رحمة فيه للموارد البشرية والطبيعية في ناميبيا تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . ان التقارير الاخيرة الواردة في جنوب افريقيا عن أنها قد فجرت قنبلة نووية أضافت ابعادا سيئة الى هذا التهديد ، وليس من الصعب أن ندرك ما ينطوى عليه هذا التطور من آثار استراتيجية وسياسية بالنسبة الى قدرات جنوب افريقيا النووية واستمرار احتلالها لناميبيا ، وكذلك استمرار سياسة بريتوريا العنصرية . ولقد لاحظت سوابو بحق أن هذه تطورات خطيرة يجب ألا ينظر اليها على أنها من السمات العادية للموقف المنطوى عليه النزاع . وفي هذا الصدد هناك مسؤولية خاصة تقع على تلك الدول التي بدأت الجهود الرامية الى الوصول الى حل عن طريق المفاوضات . ان الموقف الحالي هو اختبار للارادة السياسية والالتزامات الادبية ، ومن الواجب على هذه الدول أن تظهر بطريقة عملية التزامها بايجاد تسوية سلمية للمنازعات كما نص على ذلك ميثاق الامم المتحدة . وفوق كل شيء يجب أن تعمل فوراً وبطريقة فعالة على إنهاء كل صور التعاون مع نظام حكم بريتوريا وتضطره الى أن يحترم قرارات الامم المتحدة . ان مزيدا من التعطيل ، كما لاحظ الامين العام :

" . . . لن يضيف الا زيادة في خسارة الارواح البريئة ، وسيجعل من الصعب حل

موقف معقد عن طريق تسوية سلمية وعن طريق التفاوض " .

في هذه المرحلة الحاسمة من الضروري أن نذكر بالمبادئ والشروط اللازمة لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا . أولا حق تقرير المصير لشعب ناميبيا ، لا يمكن ان يمارس الا عن طريق اجراء انتخابات حرة منصفة تحت اشراف وسيطرة الامم المتحدة . ثانيا أية ترتيبات دستورية وسياسية ، أو أية تدابير أخرى تتخذ من جانب الادارة غير المشروعة لناميبيا فيما يتعلق بعملية الانتخابات تهدف الى اشارة الفرقة بين الشعب الافريقي وبذلك ستكون لاغية وباطلة كلية ثالثا ان الانتقال نحو الاستقلال يجب أن يتفق بطريقة صارمة مع قرار مجلس الامن رقم ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ والذي يعترف ويضمن وحدة وسلامة ناميبيا وبأن خليج والفيس جزر لا يتجزأ منها .

الان وكفاح شعب ناميبيا يدخل في مرحلة حاسمة فان وفد بلادي يشمر بأن المجتمع الدولي يجب أن يزيد من مساعداته السياسية والمادية لحركة سوابو حتى تكثف من كفاحها المسلح وان يقدم كل المساعدة الضرورية لدول المواجهة لدعم قدراتها الدفاعية وذلك حتى يمكنها الوفاء بالواجب التاريخي بطريقة فعالة باعتبارها القاعدة الاستراتيجية لكفاح التحرر في الجنوب الافريقي . وباكستان من ناحيتها ستواصل تقديم كل مساعدة ممكنة لتحقيق هذه الاهداف .

حان الوقت لكي يقوم مجلس الامن بمسؤولياته فيما يتعلق بتحرير ناميبيا ، ومنذ عام ١٩٦٩ دعا مجلس الامن في القرار ٢٦٤ جنوب افريقيا : " الى أن تسحب ادارتها فورا " من ناميبيا ، وقرر أنه اذا لم تقم جنوب افريقيا بتنفيذ هذا القرار فان المجلس " سيجتمع فورا لاتخاذ الاجراءات الضرورية وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة " .

لقد مضت عشر سنوات منذ ذلك الوقت ولكن جنوب افريقيا لم تحترم دعوة المجلس فحسب ، ولكنها كفت من أعمال القمع الوحشية ضد شعب ناميبيا وضد حركة تحريره الوطنية " سوابو " أليست اهاننة لفاعلية وكرامة الامم المتحدة انه بالرغم من تحدى جنوب افريقيا لم يفعل مجلس الامن شيئا لتنفيذ قراراته ؟ ان اقل ما يتوقعه العالم من مجلس الامن ، وخاصة من اعضائه الدائمين ، هو فرض عقوبات شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا . وتلك الدول التي حالت حتى الان دون تنفيذ هذه الاجراءات ستتحمل مسؤولية خطيرة اذا تدور الموقف وأدى الى انتشار نزاع عنصري واسع المدى في الجنوب الافريقي .

منذ ثلاثة عشر عاما مضت حينما انتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وضمت المنطقة تحت المسؤولية المباشرة للامم المتحدة ، وانشئ مجلس ناميبيا باعتباره السلطة الشرعية القائمة بالادارة في ناميبيا حتى حصولها على الاستقلال .

ان المجلس ورئيسه الممتاز سعادة السفير بول لوساكا من زامبيا يستحقان امتناننا وتعاوننا للطريقة الماهرة والفعالة التي وضعها بها ونفذها المقررات والبرامج التي قام بها المجلس وفاء مـنـه لالتزاماته وتفويضه .

لقد لعب مجلس ناميبيا دورا بالغ الأهمية في المساعدة على نقل شعب ناميبيا الى عتبة الاستقلال وتضمنت أنشطة المجلس برامج سياسية وحملات اعلام عامة وبداية برامج عديدة للمساعدة وذلك لدفع الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لشعب ناميبيا قدما الى الامام . وبهذه الأنشطة أكمل المجلس الكفاح المسلح لحركة سواهو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . لذلك فان مزيدا من تأييد المجلس وأنشطته أمر لا غنى عنه في الجهود الدولية لتأمين الاستقلال الحقيقي المبكر لناميبيا . في رأينا أن مجلس ناميبيا باعتباره السلطة القانونية لادارة ناميبيا يحتاج الى أن يشترك عن قرب في المفاوضات الخاصة بنقل ناميبيا نحو الاستقلال وفي الواقع باعتباره السلطة القانونية التي تتولى ادارة ناميبيا ، فللمجلس الحق في أن يشترك بالكامل في عملية المفاوضات ، وبالمثل ، فان مجلس الامن يجب أن يبقى على اتصال وثيق مع مجلس ناميبيا فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل المقترحة وكل المسائل الهامة المتعلقة بهذا الموضوع .

ان باكستان فخورة لانها شاركت في جهود المجلس لتعبئة التأييد الدولي السياسي والمادي وذلك لدعم كفاح ناميبيا من أجل الاستقلال وباكستان احدى الدول الاعضاء المؤسسة لمجلس ناميبيا ، ومستشار باكستان للشؤون الخارجية اغا شاهي كان له حظ العمل كرئيس للمجلس في عام ١٩٧٢ ، وكما ان المفوض الأول لناميبيا السيد عبد الحميد كان باكستانيا .

ان موقف باكستان بالنسبة لمسألة ناميبيا مبني على مبادئ . فمنذ حققت باكستان استقلالها عن طريق ممارسة حق تقرير المصير ، فان شعب باكستان كان دوما في طليعة الجهود الدولية للقضاء على الاستعمار والاستغلال من كل اجزاء العالم . وفي الواقع فان اساس سياستنا تجعلنا نقف بالكامل الى جانب امانى شعب ناميبيا .

ان رئيس باكستان جدد تعهدنا بتقديم التضامن الكامل مع شعب ناميبيا في مارس من هذا العام ، حينما ذهبت بعثة التشاور من مجلس ناميبيا الى باكستان واجتمعت به ونذكر :

"ان باكستان تعتبر التزاما دوليا ان تؤيد كل الشعوب الواقعة تحت السيطرــة
الاجنبية والاستعمارية في ممارستها لحق تقرير المصير وملتزمة التزاما لا رجعة فيه باستقلال
ناميبيا الوطني ووحدة وسلامة أراضيها ."

ان عام ١٩٧٩ هو العام الدولي للتضامن مع شعب ناميبيا ، فلنجعل هذا العام أيضا
بداية عملية الاستقلال الوطني لناميبيا . ان الجمعية العامة بعد أن اضطلعت بمسؤولية تأمين حق
شعب ناميبيا الثابت غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، عليها واجب للقيام بهذه المسؤولية ويجب
أن تعمل على ضمان الاحترام الكامل لمقرراتها بما يمثل تعبيرا عن ارادة المجتمع الدولي وتقربنا
من نهاية آخر صفحة في تاريخ الاستعمار . ان استمرار عدم قدرتنا على الاستجابة للموقف بفاعلية
سيرقى الى مرتبة خيانة مبادئ الامم المتحدة ويخالف الى حد خطير الثقة التي وضعتها الشعوب
والدول في منظمنا باعتبارها اكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهداف الحرية والمساواة والعدالة .

السيد عثمان (السودان) : سيدى الرئيس ، في البداية اسمح لي بأن اتقدم
للدكتور لوساكا وأعضاء مجلس ناميبيا بالتهاني الحارة على تقريرهم الوافي والموضوعي الذى رفعوه
لهذه الجمعية الموقرة حول تطورات الوضع في ناميبيا . ان الجهود الجبارة التي ظل يبذلها مجلس
ناميبيا منذ انشائه في عام ١٩٦٧ لجديرة بأن تتال منا كل تقدير واستحسان ، واننا حين نحمد
لمجلس ناميبيا هذه الجهود المقدرة ، فاننا في الوقت ذاته ، متأكدون بانه سيواصل نضاله من أجل
نصرة قضية ناميبيا ، وتحقيق الحرية والاستقلال ، لشعبها البطل .

بعميق الأسف ، تتعقد جمعيتنا هذه مرة أخرى ، لمناقشة مشكلة ناميبيا ، وكما كان يحدونا
أمل في العام الماضي ، ان تخلص بنود هذه الدورة من البند الخاص بالقضية الناميبية ، أو ان تدج
على الاقل تحت البند ١٩ الخاص بقبول أعضاء جدد في الامم المتحدة ، ولكن هكذا شاءت ارادة
السلطة المنصرية في بريتوريا ، مدفوعة برغبتها التوسعية الا أن تهدر آمالنا تلك أدراج الرياح .
واننا حينما نبدى عميق أسفنا هذا لانعقاد هذا الجمع الموقر للمرة ثلث المرة ، لاستعراض
المشكلة الناميبية ، فاننا لا نملك الا ان نجتر الحسرة وخيبة الأمل عندما نقارن النتائج التي أحرزت
في هذا الشأن بتاريخ المشكلة الطويل أمام الامم المتحدة ، وبسلسلة القرارات التي أصدرتها
الجمعية العامة ، ومجلس الأمن حولها . فمنذ اتخاذ الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية

الاولى عام ١٩٤٦ للقرار ٦٥ (د ١ - ١) ، ظلت مسألة ناميبيا مدرجة في جدول أعمال جميع الدورات العادية بالاضافة الى الدورتين الاستثنائيتين الخامسة والتاسعة ، وخصصت لها دورة مستأنفة في مايو الماضي ، ونظرت بواسطة العديد من اللجان والهيئات الدولية المختلفة بدءا باللجنة المخصصة لافريقيا الجنوبية الغربية ، ولجنة المساعي الحميدة ، بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومجلس ناميبيا ، وبين القرار ٢٦٤ الصادر في عام ١٩٦٩ والقرار ٤٣٩ الصادر في عام ١٩٧٨ ، أصدر مجلس الأمن ١٧ قرار حول المشكلة الناميبية ، وما زالت الاوضاع كما هي ، ان لم تكن قد ازدادت سوءا وتعقيدا .

وبمثل ما كان مصير الجهود الدولية المبذولة داخل المنظمة الدولية وأجهزتها المختلفة هو الفشل ، فان الجهود التي بذلت خارج المنظمة الدولية لم تؤد الى حدوث اي تقدم يذكر — بالنسبة لتلك المشكلة الخطيرة . فبعد التفاؤل الذي غمر المجتمع الدولي بأسره ، عندما قامت الدول الغربية الخمسة بمبادرتها الشهيرة الهادفة بالانتقال بناميبيا لمرحلة الاستقلال عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وتحت اشراف دولي ، وبعد أن توصلت جميع الاطراف الى اتفاق معدول ومقبول في لواندا في العام الماضي ، وبعد أن شرع الامين العام للامم المتحدة في اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك الاتفاق الذي بورك بواسطة مجلس الامن ، بعد ذلك كله ، أبت الحكومة المنصرية في جنوب افريقيا الا أن تتصرف بطريقتها المخادعة المعروفة ، وان تتنكر لكل التزاماتها الدولية ، وأن تضرب عرض الحائط بالاتفاق الذي قبلته بنفسها ، متعللة بحجج واهية وضعيفة ومختلفة ، متوهمة بأنه — بامكانها خداع الرأي العام الدولي وتضليله ، حول الدوافع الحقيقية التي حدثت بها الى اتخاذ ذلك الموقف المستهجن ، والواقع أن حكومة جنوب افريقيا قد أبرزت حسن نواياها بصورة كافية عندما أجرت بعد ذلك بصورة فردية الانتخابات الداخلية المزيفة ، والتي لفظها العالم بأسره باعتبارها عملا غير شرعي ، ولاغيا وباطلا ، نسبة لما اتسمت به من كذب وتلفيق وممارسات بلغت الرقم القياسي في الانحطاط واللاشرعية . ولم تقف حكومة جنوب افريقيا عند هذا الحد ، فهي في سبيل فرض وتكريس هيمنتها على ناميبيا — من خلال مجلس وطني زائف وعميل — قد قامت باتخاذ أبشع اجراءات القمع والتصفية الجسدية لقادة واتباع سوابو في محاولة يائسة ، لأن تستتب لها الامور وان تظل ناميبيا تحت سيطرتها الى الابد .

انه ليس من نافلة القول ، أن نقول ان مسألة ناميبيا هي من صميم مسؤوليات الامم المتحدة ، وقد أكدت هذه الجمعية الموقرة ، المرة تلو الاخرى ، حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ، والحرية ، والاستقلال الوطني ، في ناميبيا الموحدة ذات السيادة ، وأعلنت أن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب الناميبي والانسانية بأسرها ، وأدانت بشدة أنشطة جميع الشركات والمؤسسات الاجنبية التي تعمل في ناميبيا ، في ظل ادارة جنوب افريقيا ، وطالبت جميع الدول ، باتخاذ كافة التدابير اللازمة ضد جنوب افريقيا لأن ترفع أيديها عن ناميبيا .

اننا نعتقد انه قد آن الآوان ، لأن تتحمل جميع الدول مسؤولياتها ، وأن تبذل ما في وسعها لجلب الاستقرار لشعب ناميبيا الذى عانى الأمرين من ويلات الحرب والدمار . واننا بالقدر نفسه ، مؤمنون بأن الدول الغربية بشكل خاص ، يمكن لها أن تلعب دورا أكثر ايجابية ، خاصة وانها قد خبرت عن كذب مدى التعنت والصلف الذى اتسم به موقف حكومة جنوب افريقيا خلال جميع مراحل المفاوضات ، والذى ابرز بوضوح عدم رغبتها في أى تسوية سلمية عادلة ومقبولة لجميع الأطراف . ان على جنوب افريقيا أن تفهم بأن العالم لا يمكن له أن يقبل لها أن تستمر في احتلالها لناميبيا الى الابد ، وانه لابد من أن تتكاتف جهودنا جميعا من أجل ممارسة كل أنواع الضغوط واتخاذ كافة التدابير والاجراءات ، التي من شأنها تحقيق انهاء احتلال جنوب افريقيا لناميبيا .

لقد ظل وفد بلادى يتابع بعناية المحادثات التي تدور في جنيف ، والتي يحضرها ممثلون عن الدول الغربية الخمس ، وحركة سوابو ، ودول المواجهة ، وجنوب افريقيا ، ويجيء انعقاد هذه المحادثات في هذه الظروف بالذات ، كمؤشر لاهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية الهامة ، وبأن هناك تصميمًا من جانب الدول الافريقية على تحريك هذه القضية في اطار الامم المتحدة ، خصوصا عندما اتضح للجميع ان المحادثات التي جرت في الماضي ، والتي انحصرت في نطاق دول المواجهة والدول الغربية الخمس ، وأطراف النزاع الأخرى ، لم تنجح في تحريك جنوب افريقيا ، وزحزحتها عن موقفها المتصلب ، تجاه تطبيق قرارات الامم المتحدة بخصوص ناميبيا . وان العناية التي تضيفها على المحادثات التي تجرى حاليا انما مبعثها رغبتنا في ان تكون منطلقا نحو تحقيق نتائج أكثر ايجابية ، تضع ناميبيا على الطريق السوى الذى يوصلها الى الاستقلال الحقيقي ، ولذلك ، فاننا وان كنا بحكم تجاربنا الماضية لا نعلق آمالا عريضة على هذه المفاوضات بسبب الموقف المتصلب الذى تتخذه جنوب افريقيا الا انه يحدونا أمل في أن تكون بعض النتائج الايجابية التي تحققت في مؤتمر لندن بخصوص قضية زيمبابوى حتى الان بمثابة حافز لدى كافة الاطراف المعنية بقضية ناميبيا لتحقيق بعض التقدم ، وتوسيع دائرة التفاهم ، وقبول الحلول التي تتفق ورغبة المجتمع الدولي ، ومنطق التاريخ .

والا فان ما قد يتوصل اليه المجتمع الدولي في زيمبابوى سيتأثران عاجلا أو آجلا بما يجرى في ناميبيا ، خصوصا اذا ما تدورت الاوضاع هناك .

لقد أكدت هذه الجمعية الموقرة وفي عدة مرات بأن خليج والفيس ، هو جزء لا يتجزأ من

ناميبيا ، وأن قرار جنوب افريقيا بضمه اليها هو عمل من أعمال التوسع الاستعماري ، يمثل انتهاكا بالنظر وفظيما ، لكل أهداف ومبادئ ميثاق هذه المنظمة . اننا حينما نقول بأن خليج والفيس هو جزء لا ينفصل من ناميبيا ، فاننا ننتقل في هذا ، من منطلق حقائق جغرافية ، وتاريخية ، واقتصادية ، وثقافية ، واثنية ، مثبتة وواقعة . ان خليج والفيس كان وما زال وسيظل ، جزءا من ناميبيا ، التي يجب ان تبقى موحدة ، وان ادعاءات جنوب افريقيا حول ملكيته لها ، هي ضرب من ضروب الابطال والرغبة في التوسع ، وضم اراضي الغير بطريقة غير شرعية .

اننا لا يمكن ان نترك الاوضاع في ناميبيا في مثل هذه الحالة من الجمود ، واننا برغم رغبتنا في عدم اغلاق الابواب في وجه الحل السلمي عن طريق المفاوضات ، فانه لا بد لنا من أن نبصر ونذكر بأن طريق الكفاح المسلح ما زال مفتوحا وممهدا وان شعب ناميبيا البطل بقيادة منظمة سوابو بوصفها الممثل الشرعي والوحيد لذلك الشعب لقادر على كسر حاجز الجمود ، وتحقيق الحرية والاستقلال .

السيد تنبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : في بيان السويد الخاص بروديسيا الجنوبية في اللجنة الرابعة منذ أيام قليلة مضت ، ركزنا على أن النتيجة الناجحة للجهود الرامية لايجاد حل سلمي لهذه المشكلة ، لن تكون لها أهمية فقط بالنسبة لمستقبل زمبابوي ، ولكن بالنسبة لكل آفاق ايجاد حل لمشكلة ناميبيا ، وكذلك لمشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ذاتها ، ولكل أولئك الذين كانوا يخشون من التفسير ، أو الذين عملوا دوما ضد عملية التحرير واقامة زمبابوي الحرة المستقلة الديمقراطية ، والتي كنا نأمل جميعا في أن تصبح قريبا حقيقة واقعة ، ستكون دليلا واضحا على أن التفسير ليس حتميا فقط ، ولكن التفسير السلمي ممكن ، وسيكون في صالح الامة وسكانها على المدى الطويل .

وعلى أساس من هذا الايمان الراسخ ، أعربنا عن أملنا في أن نفس الأخطاء ، ونفس الأحكام الخاطئة ، ونفس التحيزات التي وقعت من قبل نظام سميث ، لن تكررهما جنوب افريقيا في ناميبيا . حتى اذا اعتقد قادة جنوب افريقيا ان الجهود لمنع التغيير قد تعطل النتيجة النهائية لبعض الوقت ، الا انه يجب أن تدرك تماما أن ثمن استمرار العنف والمعاناة البشرية والدمار ، لن يكون محتملا ، ولن يكون على حساب شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا . وكما يكون من الأفضل بالنسبة للمصالح الحقيقية والبعيدة المدى لكل انسان ، أن نعكس على الفور اتجاه الأحداث ، وأن هؤلاء الذين يخشون التغيير ، يقدرّون الاحتمالات والامكانيات الهائلة التي يمكن أن تؤدي اليها عملية التغيير السلمية ، شريطة أن تكون على أساس من العزم الصادق على التغيير السريع والجذري للظروف غير العادلة وغير المحتملة .

ان الفرق الجوهرى بين الموقف في روديسيا وناميبيا يجب التركيز عليه . ان ناميبيا مسؤولية خاصة تقع على عاتق الأمم المتحدة . ان الجمعية العامة ومجلس الأمن قد أكدا المرة تلو المرة على المبادئ التي يجب أن يبنى عليها انتقال ناميبيا الى تقرير المصير والاستقلال . لذلك ، فإن الناميبيين وحدهم بل وجميع الناميبيين لهم الحق في تقرير مستقبلهم . وحتى تسمح لهم الظروف بممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف ، فإن الأمم المتحدة تقع عليها المسؤولية القانونية المباشرة لإدارة المنطقة . وعلى جنوب افريقيا بموجب القانون الدولي أن تجبر على سحب وجودها من ناميبيا ، وأن تكف عن احتلالها العسكري للمنطقة .

وفي موقف تقوم فيه جنوب افريقيا بجميع المحاولات من أجل توجيه المفاوضات وفقا لرادتها ، فمن الأهمية البالغة ألا تفتيح عن أنظارنا هذه المبادئ الأساسية أو أن نرضى عنها بديلا . ان هذا يتسم أيضا بالأهمية بسبب الجهود التي تبذلها جنوب افريقيا لكي تصور نفسها رجل البوليس المسؤول في المنطقة ، وان الجانب الأكبر من الشعب الناميبى أشرار .

ان هذا لن يؤدي الا الى تعزيز الشك في أن جنوب افريقيا لن تقبل الا بحل يسمح لها باستمرار السيطرة الفعلية على ناميبيا . ومن أجل الوصول الى هذا الهدف ، فإن جنوب افريقيا استغلت الفترة منذ بدء المفاوضات لتدعيم موقعها في المنطقة وزيادة سيطرتها - على الأقل من الناحية العسكرية - لاعداد قادة من اختيارها واستخدام قوتها العسكرية في محاولة لضعاف سوابو

ومؤيديها . وفي تنفيذها لهذه الاستراتيجية ، فان جنوب افريقيا لم تتوانى عن القيام بأعمال عدوانية ضد بلدان مجاورة ، تسبب عنها دمار وخسارة في الأرواح لا مبرر لها .

وبالرغم من تشككنا في نوايا جنوب افريقيا ، فاننا نصر دائما على ارتياد كل طريق يمكن أن يؤدي الى ايجاد بديل سلمي يحقق المصالح المشروعة لشعب ناميبيا ككل . وكأعضاء في المنظمة العالمية التي تتحمل وحدها المسؤولية ازاء ناميبيا ، فان علينا التزاما تجاه شعب تلك المنطقة . لقد وضعوا آمالهم في هذه المنظمة وفي قدرتها على تحقيق السلم والاستقلال لأمتهم . لقد كان هذا أيضا هو هدف جميع النامبيين الذين بعد سنوات من الجهود غير المثمرة في التوصل الى أهداف التغيير ووضع نهاية للعنصرية والقمع بالوسائل السلمية ، لم يجدوا في النهاية بدلا عن حمل السلاح للنضال ضد احتلال جنوب افريقيا وأعمالها الوحشية . وبالرغم من اختيار هذا الأسلوب لتحرير ناميبيا ، فان سوابو وافقت على المشاركة في السعي لاجاد حل سلمي ، وقد قبلت - كما يبدو - جميع العناصر الأساسية في الخطة التي وضعت لذلك . ولا يسمنا الا أن نتفهم مشاعر الاحباط التي تشعربها سوابو لأن جنوب افريقيا تواصل رفض تقديم ضمان محدد بأنها سوف تحترم الخطط التي أعلنت جميع الأطراف الأخرى قبولها .

وفي عشية هذه المناقشة ، استجابت حكومة جنوب افريقيا لخطة الأمين العام بخصوص انشاء منطقة منزوعة السلاح . لقد أعلنت جنوب افريقيا انها تقبل مفهوم المنطقة ، ولكن كالعادة ، جعلت قبولها مشروطا بعدة شروط . وبعبارة أخرى ، اختارت نفس التوقيت والتكتيكات التي اتبعتها مرات عديدة من قبل . ان هذه الرسالة تتطلب منا دراسة أعمق كي نستطيع أن نحكم على ما اذا كانت هذه الرسالة تمثل أى تقدم في المفاوضات .

ان الدول الغربية الخمس المشتركة في عملية التفاوض تواصل القيام بدور حيوى من أجل اقناع جنوب افريقيا والضغط عليها لكي تحترم المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن . فاذا لم تكن الجهود المشتركة لهذه الدول كافية لجعل جنوب افريقيا تتخلى عن سياستها في التسويف ، فان مجلس الأمن يتعين عليه أن يقرر الاجراءات التي تتخذ ضد جنوب افريقيا . ان عملية المفاوضات الجارية لا يجب أن تستبعد في نفس الوقت اتخاذ اجراءات من قبل مجلس الأمن كوسيلة لممارسة ضغط دولي فعال على جنوب افريقيا . ان حكومة السويد قد أعلنت في عدد من المناسبات رأيها بشأن الاجراءات الملائمة في هذا الخصوص ، ولست في حاجة الى تكرار هذه الآراء هنا اليوم .

واسمحوا لي بدلا من ذلك أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد مرة أخرى على أن الحكومة السويدية تواصل اظهار رغبتها واستعدادها لتأييد الأمم المتحدة في جهودها لممارسة مسؤوليتها القانونية فيما يتعلق بناميبيا . وفي هذا الصدد ، نود أن نشي مرة أخرى على الجهود التي لا تكل والتي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص في ناميبيا .

اننا نود أيضا أن نؤكد من جديد استعدادنا لمواصلة تقديم المساعدة الانسانية لغالبية الشعب الذي عانى الكثير في كفاحه من أجل التحرر وبصفة خاصة للاجئين . ان تأييدنا لايجاد حلول سياسية ، ولتقديم المساعدة لضحايا الموقف الحالي الذي لا يمكن احتماله ، يجب أن ينظر اليها على أنها تعبير عن مصلحة واحدة وطموح واحد : ألا وهو مساعدة شعب ناميبيا في اقامة أمة مستقلة ، حرة وعادلة خاصة به .

السيد باستين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : في الربيع الماضي ، اجتمعت

الجمعية العامة في دورة مستأنفة خاصة بمسألة ناميبيا . في الوقت الذي بدا فيه أن مبادرة التفاوض قد وصلت الى مرحلة جمود . والآن ، ونحن نناقش مسألة ناميبيا مرة أخرى ، كنا نأمل أن تكون هذه المبادرة قد أثرت ، لكن لسوء الحظ لم يتحقق ذلك .

وإذا كنا حتى الآن لم نتوصل الى حل سلمي ، فان هذا بالتأكيد ليس بسبب الافتقار الى المحاولة . فخلال العامين الماضيين ، بذلت جهود لم يسبق لها مثيل لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض واشتركت فيها خمس دول غربية ، ودول خط المواجهة الافريقية التي تؤيدها منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، بالتعاون مع الأمين العام وممثله الخاص اللذين بذلا أقصى جهودهما بغية التوصل الى تسوية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ .

وبرغم مشاعر الاحباط ، والتعطيل والتسويفات نتيجة للموقف القائم على الفطرسة من جانب حكومة جنوب افريقيا ، فاننا نعتقد ان المجتمع الدولي كان على حق في اصراره على السعي لايجاد تسوية عن طريق التفاوض . والواقع ، لا يجب أن نعطي جنوب افريقيا أى عذر لرفضها الالتزام بقبول خطة مجلس الأمن لاستقلال ناميبيا . وبهذه الخلفية كان الدليل الواضح على الفطنة السياسية للرئيس الراحل نيتورئيس أنفولا ، ان اقترح مفهوم انشاء منطقة منزوعة السلاح على الحدود الشمالية لناميبيا لحل آخر المشكلات التي أثارها جنوب افريقيا فيما يتعلق بتنفيذ خطة مجلس الأمن .

وسواء كان لجنوب افريقيا ما يبرر اثاره هذه المشاكل أم لا ، فان هذا خارج عن الموضوع . ان انشاء منطقة منزوعة السلاح ومراقبتها مفهوم مقبول الآن من جانب الدول الغربية الخمس ، ومن جانب دول المواجهة ومن جانب منظمة سوابو . ولقد نجح الأمين العام مؤخرا في الجمع بين الأطراف في جنيف من أجل توضيح مواقفها بشأن هذه المسألة . وعلى حكومة جنوب افريقيا أن توضح موقفها من هذه المسألة . وسيعتبر ردها النهائي اختبارا محمدا يبين ما اذا كانت مصلحة حكومة جنوب افريقيا تكمن في حل دولي أم انها تتبع مصالح أخرى .

من وجهة نظر المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة ، فان الهدف والعنصر الأساسي للمفاوضات كان وسيظل دائما هو تحقيق استقلال سلمي لشعب ناميبيا عن طريق انتخابات حرة وعادلة تحسب اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، لأن هذا من شأنه أن يضع في النهاية حدا لاحتلال جنوب افريقيا غير

المشروع لناميبيا ، ومن شأنه أن يكون في الوقت ذاته دالة على الوفاء بمسؤولية مباشرة اضطلعت بها الأمم المتحدة بالنسبة لمستقبل الاقليم وسعادة ورخاء سكانه .

ان حكومات بلدان الشمال قد أعلنت عن استعدادها للمساعدة على تنفيذ خطة مجلس الأمن لتحقيق الاستقلال لناميبيا ، وتأمين قيام حكم أغلبية حقيقي عن طريق انتخابات حرة ومنصفة تحت اشراف الأمم المتحدة . ان وزراء خارجية بلدان الشمال في اجتماعهم في آب/أغسطس من هذا العام قد أكدوا من جديد هذا الالتزام . ووفقا لهذا الالتزام الذي أعلن أساسا في آب/أغسطس عام ١٩٧٢ ، فقد جهزت حكومة بلادي كتيبة لقوات حفظ السلام ووضعت على أهبة الاستعداد من أجل أن تتمكن من الاستجابة بسرعة وفاعلية لأي نداء طارئ لتقديم خدماتها في ناميبيا .

ان فنلندا ، من جانبها ، لها علاقات صداقة خاصة مع شعب ناميبيا ، تمتد لأكثر من قرن . وأدت المبادرات والمقترحات الفنلندية الى صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ ، الذي أكد عدم شرعية وجود الجنوب الافريقي في ناميبيا ، كما أدت الى انشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، وكذلك انشاء معهد ناميبيا . ان برنامج بناء الأمة لناميبيا - الذي يسير الآن في تقدم تام - كان قائما أيضا على مبادرة فنلندية . ولقد أسهمت حكومة بلادي مؤخرا بطيوني مارك فنلندي - أي ، حوالي ٥٠٠ ألف دولار - لبرنامج بناء الأمة . كما أعلنت فنلندا أيضا عزمها على أن تجعل ناميبيا المستقلة أحد المتلقيين الرئيسيين للمساعدات الفنية الثنائية الفنلندية . ان فنلندا قدمت وتواصل تقديم مساعدات انسانية لحركة سوابو .

لقد كان جنوب غرب افريقيا على مدى أكثر من ثلاثين عاما موضع اهتمام عميق من جانب الأمم المتحدة . ومنذ ثلاثة عشر عاما مضت ، اضطلعت الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة نحو ناميبيا ، وأنهت انتداب جنوب افريقيا على الاقليم ، ويجب أن نشيد بالعمل الذي قام به مجلس ناميبيا بلا كلل حتى الآن من أجل أن يؤمن مرحلة انتقال ناميبيا للاستقلال . ان تقرير هذا المجلس تحت الرئاسة الفعالة للسفير بول لوساكا ، لهو دليل آخر على هذا العمل .

وعلى أساس تقرير المجلس ، فان وفد بلادي يتفهم ويشارك الحيرة والشك اللذين ينطوي عليهما الموقف الحالي . ان قرار حكومة الجنوب الافريقي في كانون الأول / ديسمبر باجراء انتخابات داخلية كان تحديا واضحا للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة ، لسلطة مجلس الأمن . كذلك كان قرارها

بإعطاء سلطات تشريعية واسعة النطاق للجمعية الوطنية التي شكلت حديثا . ولقد تم توسيع هذه السلطات أخيرا . لقد أعلنت الأمم المتحدة أن الانتخابات التي بنيت على أساسها هذه الاجراءات قد أعلن أنها لاغية وباطلة . ان الحجز الجماعي لقادة حركة سوابو واعتقال مؤيديها دون اتهام أو محاكمة قد زاد من تعقيد الموقف داخل الاقليم . وفي الوقت الذي تكثفت فيه اجراءات القمع داخل الاقليم ، فان أعمال العدوان الوحشية والدموية ضد البلدان المجاورة قد نشرت الموت والدمار خارج حدود هذا الاقليم .

ان هذا لا يبدو مسلك حكومة تهتم اهتماما جادا بإيجاد تسوية سلمية معترف بها دوليا، بل أكثر من هذا ، فهو يتعارض تعارضا صارخا مع الاتجاه السائد في أجزاء أخرى من الجنوب الافريقي ، حيث يبدو - بعد الكثير من المعاناة وعدم الاستقرار - أن جهود القوى العاطلة من أجل احداث تغير سلمي بدلا من المواجهة العنيفة قد بدأت تثمر أخيرا . وما أعنيه بطبيعة الحال ، هو موقف روديسيا الجنوبية حيث نجد أن التوصل الى حل سلمي عن طريق التفاوض أصبح الآن قريب المنال . وفي ناميبيا ، كما هو الحال حقا في روديسيا الجنوبية ، فان تسوية سلمية عن طريق التفاوض هي نتيجة يمكن أن يستفيد منها الجميع . فاذا وضعنا جانبا المخاوف والشكوك ، فان هذا بالتأكيد ينطبق على جنوب افريقيا فيما يتعلق بعلاقتها المستقبلية مع ناميبيا المستقلة . ان اقامة السلم تحتاج الى شجاعة أكثر مما يحتاج اليه اشغال الحرب .

وإذا لم تمسك جنوب افريقيا بهذه الفرصة فيجب على هذه المنظمة أن تتحمل المسؤولية الكاملة للموقف الذي سوف يترتب على ذلك حتى تقوم بواجبها كاملا . وإذا لم تنجح الجهود الحالية ، وإذا رفضت جنوب افريقيا التعاون ، فإننا آجلا أو عاجلا سوف نجد أنفسنا في موقف ، نجد فيه أن منظمة الأمم المتحدة ، مجتمعة أو فرادى ، يتعين عليها مراجعة الموقف واتخاذ الاجراءات اللازمة بموجب الميثاق وعلى أساس قرارات مجلس الأمن لحماية المبادئ الأساسية التي أقيمت عليها هذه المنظمة والتي يجب أن تحترم إذا أردنا لها أن تبقى . ولقد كانت مسألة ناميبيا محكا واختبارا وما زالت هي المحك والاختبار في هذا الاطار .

السيد كين (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة تنظر مرة أخرى مسألة ناميبيا في وقت انتهت فيه في جنيف المفاوضات الرامية الى العمل على تطبيق خطة تسوية مجلس الأمن .

وبطبيعة الحال كلما لاح في الأفق بريق أمل في التوصل الى حل ، فإن هناك دعوة الى توخي الحذر لتفادي ما يقال عند احراج جنوب افريقيا . وينسى البعض أن عدم نجاح الجهود المتعددة التي بذلت حتى الآن لكفالة استقلال ناميبيا ، انما يعزى أساسا الى الموقف المتصلب للسلطات العنصرية لجنوب افريقيا التي ترفض الامتثال لارادة المجتمع الدولي .

لقد قلنا مرارا وتكرارا خلال السنوات الطويلة ان حكومة السنغال ما برحت تؤيد الجهود البناءة المبذولة بصورة منفردة أو جماعية من جانب الدول الأعضاء في منظمتنا بغية التوصل الى حل مقبول دوليا للمشكلة الناميبية . وان هذا هو ما يحدونا الى الاشادة بالأمين العام لمنظمتنا الذي من خلال مبادرته الأخيرة قد برهن على اهتمامه البالغ حيال مسألة تشغل حكوماتنا الى أعلى درجة . ونود بهذه المناسبة أن نشيد برئيس مجلس ناميبيا ومجلس ناميبيا للجهود المبذولة من أجل تطبيق قرارات منظمتنا .

ان الجمعية العامة ومجلس الأمن ، قد أكدوا أكثر من مرة المسؤولية التامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة الاقليم ريثما يحصل على الاستقلال . وإذا كانت افريقيا عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ما فتئت تعترف بقرارات منظمتنا من خلال اللاحاح على الطابع غير المشروع للاحتلال العسكري للاقليم ، فإن جنوب افريقيا في المقابل ، قد استخدمت دائما أساليب التسويف والمراوغة حتى لا تطبق هذه القرارات .

ان هذا الأسلوب الذى تنتهجه حكومة جنوب افريقيا في تعويق تطبيق القرارات ، قد حال دون نجاح جميع المبادرات التى بذلت حتى الآن . والأكثر من ذلك ، فقد أدى هذا الموقف الى إحباط الأمل في التوصل الى تسوية تقوم على المفاوضات لهذه المشكلة . وان الأمر يتعلق في نهاية المطاف بالنسبة لجنوب افريقيا باستمرار هيمنتها الواقعية على ناميبيا مع مواصلة استغلال الموارد الطبيعية للاقليم بينما شعب ناميبيا تحت قيادة سوابو ، يصبو الى استعادة حقوقه الأساسية وتحقيق أمانه المشروعة .

ان القرار الذى أعلن عام ١٩٧٩ عاما للتضامن مع شعب ناميبيا ، يشكل بلا أدنى شك خطوة بالغة الأهمية صوب تعبئة الرأى العام العالمى ، وبشكل خاص في هذه المرحلة التى غدا فيها —من الحثي عزل نظام الفصل العنصرى لارغامه على الوفاء بأمانى شعب ناميبيا .

ان السنغال ، كما قال رئيسه بمناسبة الاحتفال بذكرى أسبوع التضامن مع شعب ناميبيا —، يأمل فقط ألا تغيب الإرادة السياسية من أجل تطبيق الجزاءات الاجبارية ضد نظام حكم جنوب افريقيا العنصرى . وبالفعل فان مسلك جنوب افريقيا قد أحبط دائما كل الثقة التى أوليناها لياه وليس هناك ما يدعونا الآن الى أن نعتقد اعتقادا مخالفا . ويكفي أن نذكر انه بعد الدورة الاستثنائية التى عقدتها الجمعية العامة لمناقشة مسألة ناميبيا ، فان جنوب افريقيا ردا على ذلك قد عيّنت حاكما اداريا عاما .

وبعد اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن الذى كان يقضي ، ضمن عدة أمور أخرى ، بتشكيل فريق تابع للأمم المتحدة للاشراف على فترة الانتقال من أجل الاعداد للانتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة ، فان جنوب افريقيا قد سارعت بتنظيم انتخابات منفردة وأقامت جمعية تأسيسية على إثر ذلك .

وعلاوة على ذلك ، فانه عشية استئناف الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة المقررة لمسألة ناميبيا في ايار/مايو ١٩٧٨ ، فان جنوب افريقيا قد أضفت على هذا الجهاز الجديد الذى أنشئ على أساس انتخابات غير شرعية سلطات تشريعية واسعة . ووفقا لما قاله القاضي شتاين ، الحاكم الادارى لجنوب افريقيا في هذا الاقليم ، ان هذا أدى الى أن ناميبيا " قد غدت أرض الميعاد " . وأخيرا ، فانه غداة المفاوضات التى جرت في جنيف ، فان جنوب افريقيا قد عبرت عن رغبتها

في حل منفرد . ان جنوب افريقيا قد تصرفت دائما بصورة تؤدى الى تحويل ناميبيا الى بانتوستانات. ولذا ، فان جميع المحاولات لتطبيق الخطة الرامية الى اجراء تسوية قائمة على المفاوضات قد أحبطت من جانب مناورات جنوب افريقيا التي اغتنمت جميع الفرص لمضاعفة قمعها في ناميبيا والعمل على استمرار أعمال العدوان ضد دول الخط الأول المجاورة . وفيما يتعلق بهذه المشكلة الخاصة ، وهو ما ندد به مجلس الأمن مرارا وكان آخر تنديد منذ بضعة أسابيع ، فليس هناك من يففل عن الدوافع الحقيقية وراء هجمات جنوب افريقيا .

ان هذا يندرج في المخططات المشؤومة لنظام الفصل العنصرى الذى يلجأ الى أعمال القمع لمرقلة عملية المفاوضات ، وبالتالى عرقلة العمل الذى ينبغى أن تقوم به المجموعة التي عينتها الأمم المتحدة في ناميبيا .

ان حكومتى ما فتئت تندد وتشجب الصلف والفسطرسة التي اتسم بهما نظام جنوب افريقيا الذى يففل قرارات المجتمع الدولى . وهذا ما دعا وفدنا خلال الدورة الأخيرة للجنة حق الانسان الى أن يطلب من هذه اللجنة أن تبحث مشروعية وجود جنوب افريقيا في منظمة تهـدر مبادئها الأساسية .

وفي تقديرننا ، ان الأمم المتحدة قد وصلت الى مرحلة دقيقة فيما يتعلق باتخاذ قرارات. وفي مواجهة المسلك الذى يتسم بالصلف والفسطرسة من جانب جنوب افريقيا ، فليس هناك من بديل ، سوى اتخاذ تدابير حقيقية من أجل وضع حد للاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا .

وانا ما تم التوصل الى اتفاق عام في الرأى بشجب الفصل العنصرى ، هذا النظام البغيض الذى يثقل ضمائر القوى المحبة للسلام في العالم ، فاننا لابد أن نسجل أنه من الضرورى توفـر الارادة السياسية لتطبيق الجزاءات مادام أن تطبيق الأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، لم يتم. ما الذى نحن بصدده ؟ أولا ، ينبغى أن نطبّق الحصار الذى فرضه مجلس الأمن ومنع بيع الأسلحة لجنوب افريقيا ، رغم أنه في هذا المجال ، فان جنوب افريقيا تستطيع أن تفي باحتياجاتها. ويعد ذلك ، لابد من النص على تدابير جماعية تكون لها انعكاسات حقيقية على جنوب افريقيا .

ونفكر ، على سبيل المثال ، في حظر استثمارات جديدة في جنوب افريقيا وبالتالي في ناميبيا—
ووقف جميع القروض المصرفية التي توجه الى هذا النظام . ولقد اتخذت بول الشمال مبادرات
في اطار برنامج العمل ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، ونحن نرحب بهذه المبادرات
ونشكرها عليها .

وانا كانت هناك سمة دائمة لموقف جنوب افريقيا حيال الأمم المتحدة فانها تتمثل في الانتهاكات المستمرة من قبل نظام بريتوريا لمبادئ الميثاق وقرارات منظمة الأمم المتحدة . وفي هذه الحالة هل من الممكن أن نأمل أن تتخذ تلك البلد مسلكا أكثر معقولية ؟ ان الحقائق تثبت العكس . فمنذ انتهاء اجتماع جنيف فان جنوب افريقيا لم تقدم أى رد للاقتراح الرامي الى اقامة منطقة منزوعة السلاح بين ناميبيا وبين دول الخط الأول ، ذلك بالرغم من قبول سوابق والدول المجاورة ذلك ، وبصفة خاصة ، بالرغم من النداء الذى وجه الى هذا البلد في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، من قبل مجلس الأمن ، لكي يوضح موقفه قبل ٦ كانون الأول / ديسمبر .

والواقع ان الكتاب المؤرخ ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ والصادر عن وزير خارجية جنوب افريقيا الى الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة S/13680 يشكل دليلا اضافيا على عدم استعداد جنوب افريقيا لاحراز أى تقدم . وهو يجمع موافقتها لترتهن باجراء مناقشات لما يلي :

" ١ - أن يبقى عدد قواعد جنوب افريقيا كما هو في المنطقة المنزوعة السلاح ؛

" ٢ - ترتيبات مقبولة فيما يتعلق بنزع سلاح مقاتلي سوابق واغلاق القواعد ، خلال سبعة أيام بعد اعتماد الانتخابات ؛

" ٣ - نشر نسبة مئوية مقبولة من مجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال داخل المنطقة المنزوعة السلاح في ضوء المتطلبات العملية ؛

" ٤ - اتفاق حول التدابير العملية بين قائد مجموعة الأمم المتحدة للمعاونة في عملية الانتقال ، وبين السلطات العسكرية في جنوب افريقيا ؛

" ٥ - تأكيد حقيقة أن اقتراح التسوية (S/12636) الذى قبلته جنوب افريقيا في ٢٥ نيسان / ابريل يظل كما هو دون تغيير ؛

" ٦ - التأكيد على انه لن يتم إحياء الطلب المتعلق بقواعد سوابق داخل جنوب

غرب افريقيا / ناميبيا ، والذي لم يتم النص عليه في اقتراح التسوية " . (S/13680 annex) ومن ثم ما الذى يمكن أن نتوقعه من جنوب افريقيا ؟ . لاشي سوى ما تم انجازه على مـرأى ومسمع من المجتمع الدولي بأسره ، ألا وهو : تعزيز القوات العسكرية والبوليسية في ناميبيا والمقدّر عددها في يومنا هذا بـ ٧٥ . . . ، واقامة قواعد جديدة ، واعادة ترميم القواعد السابقة ، مـع

الفرغ الواضح المتمثل في استمرار وجودها في ناميبيا لكي تكون في وضع يسمح لها بمحاولة شـ أعمال عدوانية أخرى ضد دول خط المواجهة والاستفزازات وأعمال العدوان ضد الدول المجاورة لناميبيا وتعزيز الدولة البوليسية بكل جوانبها ، ومواصلة استغلال موارد الاقليم والاعتقالات الجماعية والمحاكمات السريعة للوطنيين الناميبيين الذين لم يقترفوا جرما سوى الرغبة في أن يعيشوا في حرية واستقلال .

وهيث أن الأساليب التوفيقية ليس من المرجح أن تأتي بأية نتائج ، لا يبقى سوى استخدام تلك الأساليب التي تمس صميم ازدهار هذا البلد وأعني بذلك اقتصادياته . وفيما يتعلق بنا --- من الضروري توقيع جزاءات فعالة بصورة تتفق وأحكام الميثاق الذي يوصي بما يلي :
أولا ، أن تقرر الأمم المتحدة فرض حظر بترولي على جنوب افريقيا ، والمصروفان الصناعـ البترولية في افريقيا هي أكثر المواطن ضعفا بالنسبة للنفوذ الأجنبي . ونحن على يقين من أن التضامن القائم بين العرب والأفارقة سوف يكون فعالا في هذا الطرف .

ثانيا ، ان كافة الشركات المتعددة الجنسية العاملة في ناميبيا ينهضي عزلها وشجبها .
ثالثا ، أن تقدم مساعدات مادية وعسكرية ومعنوية لسوابو وهي حركة التحرير الحقيقية والوحيدة لشعب ناميبيا حتى التحرير الكامل لهذا الاقليم .

رابعا ، ينبغي تعزيز مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في صلاحياته باعتباره السلطة الشرعية القائمة بالادارة في ناميبيا .

هذا أقل ما ينبغي القيام به . اذا كانت جنوب افريقيا ، في تعنتها الأعمى ، سوف تمعن في اغفال صوت العقل الذي هو صوت مجتمع الأمم بأسره .

السيد هولاي (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وحدة وسلامة أراضي ناميبيا والحق الثابت الذي لا يمكن التصرف فيه لشعبها في الحرية والاستقلال ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والقرارات الخاصة بناميبيا قد أعيد التأكيد عليها عدة مرات من جانب الجمعية العامة . واسمحوا لي أن أقول - بلا جدوى .

ان معاناة شعب ناميبيا تزداد سوءا . وكما ورد في الوثيقة الختامية للجنة الخاصة للـ ٢٤

التي وافقت عليها في جلستها رقم ١١٤٥ في بلغراد في ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٧٩ فان :

"... النظام العنصرى لجنوب افريقيا يتحمل مسؤولية خطيرة لخلق موقف يهدد ، الى حد خطير، السلم والأمن الدوليين في الجنوب الافريقي . وقد جاء ذلك نتيجة لاستمرار حرمان الشعب الافريقي في المنطقة التي تحتلها بصفة غير مشروعة من حقوقه الأساسية ، بما في ذلك حقه الثابت الذى لا يمكن التصرف فيه في تقرير مصيره الحقيقي وفي الحرية والاستقلال عن طريق التجاؤء ، بطريقة لا رحمة فيها ، الى الارهاب والقمع في محاولة لـوأء أمانى الشعب الحقيقية والى أعمال العدوان المتكررة ضد الدول المجاورة ورفضها العنيد - احترام قرارات ومقررات مجلس الأمن" . (5 para. , 109/578 A/AC)

تلك المسؤولية لا تتحملها جنوب افريقيا وحدها ان يشاركها في المسؤولية أولئك الذين يواصلون الابقاء على علاقات واسعة النطاق مع النظام العنصرى والذين مازالوا يؤيدونه بكل الوسائل الممكنة . ودون التطرق الى تفصيلات ، اسمحوا لي أن أشير الى التقرير السنوى الأخير للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والذى يعطي قائمة كاملة بأسماء المتعاونين كما أورد تحليلا عميقا لطبيعة أنشطتها في تلك المنطقة لتأييد نظام جنوب افريقيا .

ومن قبيل الدهشة - وان لم يكن كذلك بالنسبة لنا - أن نجد في هذه القائمة أسماء تلك البلدان التي تتظاهر وتعلن بأنها المحررة لشعب ناميبيا . هذه الحقيقة وحدها هي السبب في عدم احرارز تقدم حقيقي في تصفية الاستعمار في ناميبيا .

وخلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بذلت جهود لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) تهدف ، الى حد كبير ، الى اقناع جنوب افريقيا بالتعاون لاجراء انتخابات في المنطقة تحت اشراف وسيطرة الأمم المتحدة . ومع كل فان رد فعل النظام العنصرى قد أشير اليه بوضوح في تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى الدورة الثالثة والثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية في مونروفيا في ١٩٧٩ ، والذي جاء فيه :

" ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا قد سار على قراره الذى اتخذه من جانب واحد وهو عدم المشاركة في خطة الأمم المتحدة لناميبيا وقرر أن يعمل ، عن طريق شبيهه اعلان من جانب واحد للاستقلال ، لاقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا - " .

في مواجهة مثل هذه الفطرسة والتحدى ، اللذين أظهروهما النظام العنصرى في جنوب افريقيا في محادثات جنيف الأخيرة حتى يؤخر تاريخ استقلال ناميبيا ، فان الجمعية العامة يجب - في رأينا - أن تتخذ الاجراءات اللازمة بما يتمشى مع القرار 33/206/1979 .

ان ما يجب أن تفعله الجمعية العامة في المقام الأول الآن ، هو أن تؤكد من جديد أن أية تسوية في ناميبيا لا يمكن أن يقبلها المجتمع الدولي ، الا اذا كانت مبنية على الاستقلال الحقيقي وتتضمن الاشتراك الكامل لشعب المنطقة ، ممثلا في حركة التحرير الوطنية سوابو ، وفقا للأمانى الحقيقية للشعب ، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

السيد شريف (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى لا يسمعه الا أن يعرب عن عميق قلقه ازاء مسلك جنوب افريقيا التي تعمل على احباط أمانى شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا بما في ذلك خليج والفس . اننا نشعر بقلق بالغ بسبب تجاهل جنوب افريقيا لجهود الأمم المتحدة والجهود الدولية الرامية الى تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

اننا على يقين أن الفالبية العظمى من الدول الأعضاء تشاركنا الشعور بالاحباط لتحقيق ان الجمعية العامة ، منذ دورتها الأولى ، قد دعت جنوب افريقيا الى وقف انتدابها غير الشرعى بصورة تتفق والقانون الدولي .

ان الموقف مستمر ، رغم توافق الآراء الذى توصل اليه المجتمع الدولي ورغم أن هذا يشكل تحديا للمسؤولية الشرعية والأدبية للأمم المتحدة في ناميبيا ، بالنسبة للتدابير التي يجب اتخاذها من أجل تحرير شعب ناميبيا من نظام جنوب افريقيا غير الشرعى والعنصرى والقمى .

ان وفد بلادى يدرك أن جهودا جديدة قد بذلها الأمين العام كورت فالدهايم ، لكي يضمن تنفيذ الخطة المتعلقة بتحقيق استقلال ناميبيا ، وهو ما أقره مجلس الأمن . ان وفد بلادى يشيد بجهود الأمين العام في هذا الصدد . ان جهوده الدائبة من أجل التوصل الى تطبيق القرار السلمي حول مشكلة ناميبيا ، قد عكسها تقريره الوارد في الوثيقة S/13634 فيما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان المباحثات التي جرت في جنيف كانت جهوداً بناءة ، بشكل خاص ، لتسوية المشكلات المتعلقة ، وقد برهنت بوضوح على التعاون بين سوابو وحكومات الخط الأول في أنغولا وزامبيا والدول الأفريقية الأخرى فيما يتعلق بمسألة المنطقة المنزوعة السلاح . ان الزعماء الأفارقة راغبون في استشراف كافة الآفاق التي من شأنها أن تؤدي الى انجاح تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وليس من المستغرب ، مع ذلك ، أن نرى أن نظام حكم بريتوريا ما يزال يرفض الالتزام بعملية الاستقلال التي أقرها المجتمع الدولي . وبالفعل ، كما أشار الى ذلك مجلس ناميبيا في تقريره المنفصل والشامل حول الموقف في الاقليم ، فان النظام غير الشرعي قد واصل تعزيز احتلاله العسكري من خلال مضاعفة عدد قواته المسلحة ، وامتدادات الأسلحة المتطورة في ناميبيا .

ان التاريخ المتعلق بالجهود المبذولة من قبل جنوب افريقيا لمواصلة سيطرتها على ناميبيا ، يجعل من الصعوبة لفد بلادى أن ينظر بعين التفائل الى نتائج المفاوضات المستأنفة ، وان أية فرصة من أجل التسوية السلمية ، بما يتماشى مع المبادئ المتفق عليها دولياً ، ينبغي استشرافها . لكن صبر المجتمع الدولي بدأ يتضاءل وذلك حيال ما يفعله نظام بريتوريا الذي يلجأ الى التسويف والمراوغة والاستراتيجيات في محاولة للحيلولة دون حصول شعب ناميبيا على استقلاله الوطني .

منذ أقل من عام كان يبدو واضحاً أن الجهود الكبيرة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، سوف تصل الى نتائج موفقة . ولقد رحبت حكومة بلادى بالتسوية السلمية التي أقرتها "سوابو" الممثل الشرعي الوحيد لناميبيا والتي اعتمدها مجلس الأمن . اننا نشارك خيبة الأمل التي عبرت عنها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء وذلك بعد محاولات التقويض التي لجأ اليها نظام بريتوريا .

ان سوء نية جنوب افريقيا وصلفها من الأمور التي اتضحت من خلال المقبات التي وضعت في طريق تحقيق خطة الاستقلال . وان القرار الخاص بفرض تسوية داخلية مزعومة من خلال المخططات والدستور المزيف ، انما هو من أجل ابقاء سيطرتها واستغلالها للأراضي . بالاضافة الى ذلك ، فان أعمال القمع والفظائع التي تقترب ضد زعماء سوابو ومؤيدي سوابو عبر أنحاء ناميبيا ، كل ذلك قد نهض دليلاً ساطعاً على مدى طبيعة هذا النظام القائم على القمع . ان ادانة وشجب هذه الأعمال من قبل المجتمع الدولي قد انعكس في القرار ٣٣/٢٠٦ الصادر في أيار/مايو ١٩٧٩ الذي اعتمدته الدورة المستأنفة للجمعية العامة بشأن ناميبيا . ومع ذلك ، فان التنديد والشجب وحدهما لن

ينجحها في التوصل الى تقدم حقيقي صوب تسوية المشكلة الناميبية . ان مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ تدابير فعالة طبقا للفصل السابع من الميثاق ، لضمان امتثال جنوب افريقيا لمقررات الأمم المتحدة حيال هذا الاقليم .

ان جنوب افريقيا ، لسوء الحظ ، قد استطاعت أن تقوم بعملية انتهاكات بغيضة للقانون الدولي دون عقاب . ولقد أعلنت الجمعية العامة ، بحق ، أن احتلال ناميبيا من قبل جنوب افريقيا بصورة غير شرعية ، انما يشكل اعتداء على شعب ناميبيا وعلى حركته التحررية . كما أن هذا يتنافى وقرارات الأمم المتحدة . ولقد اتخذ ذلك شكلا يتسم بالعنف من خلال الاعتداء على سوابو ومؤيديها الذين يخوضون النضال المسلح . ان هذه الحرب ، كما نعرف ، تشمل قصف مخيمات اللاجئين والدول المجاورة .

ان تأييد جنوب افريقيا الاقصادى والعسكرى لنظام روديسيا لهو من الأمور التي تشكل تحديا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ، وكان هذا من الأمور التي أدت الى اطالة أمد الصراع الدموى . وقد شاركت جنوب افريقيا في زيادة حدة التوتر في الجنوب الافريقي .

لقد أعرب وفدي عن بالغ أسفه في محافل أخرى ازاء ما تقوم به جنوب افريقيا من احتلال غير شرعي لناميبيا . وعبرنا عن قلقنا بشأن آثار ذلك الموقف في ناميبيا ، وحول ما ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة من سلطة ، وكذلك مجلس الأمن . ونحن مانزال نشعر بهذا القلق ، فضلا عن ذلك فلقد عبرنا عن تضامننا مع شعب ناميبيا الباسل بقيادة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) . ولقد اضطر هذا الشعب الى تكريس طاقاته بعيدا عن مهام السلم ، من أجل استمرار النضال المسلح ضد هذا العدو البغيض .

ان نظام بريتوريا يستفيد ويحصل على مكاسب كبرى من خلال خططه ومحاولاته الرامية الى خداع الرأي العام العالمي وجذب انتباهه الى صالحه من خلال حملة دعائية مزيفة تتم عن طريق وسائل الاعلام الدولية . لقد أبرزت فضائح مؤخرة لحكومة جنوب افريقيا مدى التزام هذه الحكومة على الصعيد المالي والسياسي بالجهود التي تبذلها . ويحدونا الأمل في أن تقوم الدول الأعضاء ومجلس الأمن لناميبيا وقسم ادارة الاعلام في الأمم المتحدة باتخاذ تدابير مضادة في وجه الدعاية الضارة التي تشوه صورة سوابو ، ونضالها الوطني . كما ينبغي أن نفصح ما يجري نحو اقامة نظام عميل في الإقليم باعتباره أمرا غير ديمقراطي .

ويعتقد وفدي أن على المجتمع الدولي أن يعزز النضال الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة سوابو على الصعيد المالي والمادى والمسكرى . ونحن نرحب بما تقوم به الوكالات المتخصصة والأجهزة التابعة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة تأييدا لسوابو . ويحدونا الأمل في أن يتضاعف هذا التأييد والدعم . ونحن لواثقون من أن الدول الأعضاء سوف تعترف بأهمية الدور الذي ينهض به مجلس ناميبيا وسوف تقدم كل تعاون لهذا المجلس في جهوده نيابة عن شعب ناميبيا ، وبصفة خاصة في تطبيق البرنامج الوطني الخاص بناميبيا . ان نجاح هذا البرنامج سوف يرتفع بالدعم الذي تقدمه الوكالات المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة . ولا بد من تقديم مزيد من الاسهام في صندوق الأمم المتحدة ، لأن ذلك سوف ينهض دليلا عمليا على المسؤولية الخاصة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ازاء ناميبيا ، وقلق الدول الأعضاء حيال المعاناة الانسانية التي يتعرض لها شعب ناميبيا بسبب اعتداءات جنوب افريقيا .

ان جميع هذه الصور لتأييد شعب ناميبيا في نضاله ذات قيمة . ومع ذلك ، فان مجلس الأمن يضطلع بمسؤولية هامة فيما يتعلق بوقف هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين من خلال ضرورة النهوض بالالتزامات حيال اقليم ، وشعب ناميبيا .

وان وفدى لعلى يقين من أن الجمعية العامة سوف تكرر ، بعبارات قوية ، نداءها الى مجلس الأمن لكي يتخذ تدابير فعالة لحمل جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا . ونحن لواقفون من أن مجلس الأمن مستعد لا تخاذ تدابير معززة ومكثفة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية الشاملة ، ما لم يبرهن نظام بریتوريا على استعداد وعلى انه عازم على سحب ادارته غير الشرعية والتعاون مع الأمم المتحدة للتوصل الى دولة ناميبية مستقلة استقلالا حقيقيا . وأى اتجاه آخر سوف يكون من شأنه اضعاف سلطة الأمم المتحدة ، وسوف يكون ذلك خيانة لثقة الشعب الناميبى .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣